بسم الله الرحمن الرحيم

تقرير

تقييم القدرات الوطنية والفجوة المعرفية في مجال السكان والتنمية في السودان

إعداد

الدكتوره : هدى محمد مختار أحمد

رئيسة قسم الإقتصاد القياسي والإحصاء الإجتماعي

كلية الدراسات الإقتصادية والإجتماعية

جامعة الخرطوم

بريد إلكتروني: haudashalaby@gmail.com
موبايل:0122726054

الفهرست

الرقم	الموضـــــــــــــوع	الصفحة
1	المقدمة	
	ألأهداف	
	المنهجية	
2	التطور التأريخي للإهتمام بقضايا السكان والتنمية في السودان	
	تشكيل المجلس القومي للســكان	
	رؤيا المجلس	
	رسالة المجلس	
	أهداف المجلس القومي للسكان، سلطاته وإختصاصاته	
	إنشاء الأمانة العامة للمجلس القومى للسكان	
	مهام واختصاصات الأمانة العامة للمجلس القومي للسكان	
	التعدادات والمسوحات والدراسات ذات الصلة بقضايا السكان والتنمية	
	التعدادات السكانية	
	المسوحات	
	الدراسات والبحوث	
	التقارير	
	الإصدارات والدوريات	
	السياسة القومية للسكان	
	تحديث السياسة القومية للسكان فى العام 2012م	
	آليات تنفيذ السياسة القومية للسكان	
	أهم الأنشطة الخاصة بعملية إدماج قضايا السكان فى خطط التنمية	
	البرامج والدورات التدريبية فى مجال الإدماج والمتابعة والتقييم	
	الشراكات	
	الشراكات المحلية	
	الشراكات الإقليمية والدولية	
	مذكرات التفاهم الدولية فى مجال السكان والتنمية	
3.0	الوضع الراهن وتحديد الأولويات فى مجال السكان والتنمية	
	تحديد الأولويات	
	تحليل الوضع الراهن	
	التغيرات الديموغرافية في السودان	
	الخصوبة	
	الصحة	
	الصحة الانجابية	
	الاطفال	
	الشباب	
	تمكين المرأة والمساواة بين الجنسين	
	العمل، التشغيل والبطالة	
	الهجرة والنزوح	
	البيئة	
	التعليم	
	الفقر	
4.0	القدرات الوطنية في مجال السكان والتنمية	

	تحديد القدرات الوطنية وتحليل الفجوة في مجال السكان والتنمية	
	تقييم القدرات وتحليل الفجوة	
	توصيات عامة	
5.0	المراجع	
6.0	الملاحق	

قائمة بإسماء الجداول

	تقدير معدل النمو السنوي ،التوزيع النسبي والتركيب العمري والنوعي للسكان حسب الولايات للعام 2031م	
	التوزيع النسبي للعاطلين عن العمل حسب أسباب التعطل	
	تحليل نقاط القوة والضعف والفرص والمهددات المجلس القومي للسكان، المجلس الأعلى للبيئة و النظام الاحصائي	

قائمة بإسماء الأشكال

	تشكيل المجالس الولائية للسكان	
	حجم السكان في السودان في الفترة من 1956-2008	
	الهيكل الهرمي لسكان جمهورية للسودان الحالي والمستهدف 2011م و2031	
	اتجاه معدل الخصوبة الكلي في السودان في الفترة من 1993-2014	
	معدل وفيات ألأطفال ووفيات الرضع دون الخامسة ووفيات الرضع 2014	
	معدلات وفيات الأطفال دون الخامسة حسب أقاليم السودان،2008	
	أمل البقاء علي قيد الحياة	
	نسب وفيات الامهات حسب ولايات السودان	
	نسبة المتعطلين عن العمل من الشباب (24-15) حسب الاقليم والنوع، 2008	

شكر و عرفان

أتقدم بوافر الشكر وجزيل العرفان للأمانة العامة للمجلس القومي للسكان واللجنة الإقتصادية والإجتماعية لغربي آسيا التابعة للأُمم المتحدة (الإسكوا) لمنحي ثقتيهما لإعداد هذا التقرير وأتمنى أن أكون محلاً لهذه الثقة.
كما لايفوتنى أن أُزجي شكري وتقديري للدكتورة خديجة السيد سعيد منسق المشروع والتى وفرت لي كثيرا من المعلومات التى أفادتني فى إعداد التقرير آملة أن أكون قد أوفيت بما هو مطلوب.

د.هدى محمد مختار أحمد

السكان و التنمية

1 - المقدمة

تعتبر العلاقة بين السكان والتنمية علاقة تفاعلية حيث يؤثر حجم السكان ومعدلات نموهم وخصائصهم السكانية والإقتصادية وتوزيعهم الجغرافي على التنمية وفرص تحسين نوعية الحياة والحد من إنتشار الفقر، حيث تؤدي الزيادة السكانية إلى ضعف التنمية وزيادة معدلات الفقر وإن كان هناك من يرى غير ذلك.

هذه العلاقة المتبادلة وغير المتكافئة بين المتغيرات الديموغرافية والتنمية الإقتصادية والإجتماعية قد حظيت بإهتمام كثير من العلماء والمفكرين والباحثين والسياسين، وأبرز دليل على ذلك، المؤتمرات والندوات الإقليمية والدولية التي عقدت لمناقشة هذه المسألة.

من أبرز هذه المؤتمرات، مؤتمر القاهرة الدولى للسكان والتنمية المنعقد في عام 1994م وكان نقطة تحول في فلسفة التنمية السكانية، إذ أنه سلط الضوء على الترابط الوثيق بين السياسات السكانية والسياسات التنموية وأسس فكرة دمج القضايا السكانية في خطط التنمية. وبذلك إكتسب الفكر والعمل في مجال السكان والتنمية بُعداً جديداً، إذ لم يعد مقتصراً على تنظيم النمو السكاني من خلال التأثير على المتغيرات الديموغرافية، بل تعدى ذلك إلى الإستثمار في صحة الإنسان والأسرة، تمكين المرأة والمساواة بين الجنسين وإتاحة الفرص المتكافئة لمختلف الفئات والأجيال. فالتنمية إذاً هي من أجل رفاه السكان ولا تتحقق إلا بمشاركتهم. وعليه، فإن إستراتيجيات التنمية التي تهتم بالجانب المادي المتمثل فى النمو الإقتصادي فقط لا تحقق أهدافها وهذا ما لفت نظر المؤتمرين بالقاهرة عام 1994 الى أهمية الإهتمام بالجانب النوعي ممثلاً في التنمية البشرية وضرورة إدماج قضايا السكان في خطط التنمية.
إن إدماج قضايا السكان في خطط التنمية هو عملية تخطيطية تهدف إلى تعميق الصلة الوظيفية بين عناصر السكان من جهة وبين العوامل الإقتصادية والإجتماعية والبيئية من جهة أخرى. وهذه العملية تتطلب إنخراط جميع القطاعات المعنية بشكل مباشر أو غير مباشر في تحديد إحتياجات وحقوق السكان بشرائحهم المختلفة. تتمثل هذه القطاعات في الوزارات والمؤسسات الحكومية، وكالات الأمم المتحدة، منظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص. ولابد من تكامل كافة تلك القطاعات لتحقق أعلى درجات المشاركة والتنسيق والعمل للإيفاء بمتطلبات الإدماج وحشد الموارد والإستثمارات لبلوغ أهداف التخطيط التنموي المدمج.

يسهم دمج قضايا السكان في عملية التنمية بشكل كبير في التخفيف من حدة الفوارق التعليمية والصحية كما يساعد على التخفيف من حدة الفقر وتنمية الموارد البشرية. إلا أن عملية الدمج تحتاج الى كوادر بشرية مدربة تدرك تماماً العلاقة بين السكان والتنمية وطرق جمع البيانات وتحليلها والإلمام بطرق إجراء الإسقاطات السكانية، إذ أن إستقراء مستقبل السكان والتغير في حجمه وتركيبه وتوزيعه يعتبر من الأساسيات العملية والعلمية في التخطيط الإقتصادي والإجتماعي.

ركز التخطيط التنموي في خمسينيات القرن الماضي على التخطيط الإقتصادي، وفي الستينيات والسبعينيات تمت إضافة التخطيط الإجتماعي أما في الثمانينيات تم تضمين التخطيط السكاني.

والسودان كغيره من الدول العربية تناول قضايا السكان بشكل منعزل ومستقل عن خطط التنمية الإجتماعية والإقتصادية وبعيداً عن آليات إتخاذ القرارا ت التشريعية والسياسية. ونتيجة لهذا الفصل، إزدادت الفجوة بين الهدفين المتمثلين بتحقيق النمو الإقتصادي المستدام من جهة، وبين تحسين نوعية حياة الإنسان بما فيها تخفيف حدة الفقر بأبعاده المختلفة وتحقيق المساواة بين الجنسين، وتحقيق تعميم التعليم الأساسي، وتخفيض وفيات الأمهات والأطفال، وتحقيق الإستدامة البيئية من جهة أخرى. ولسد هذه الفجوة، بدأ السودان يسعى لإتخاذ تدابير لإدماج قضايا السكان والصحة الإنجابية والنوع الإجتماعي في سياسات وخطط وإستراتيجيات التنمية . ورغم أن السياسة القومية للسكان في السودان قد قطعت مراحل عديدة منذ بداية الألفية الثالثة، إلا انه ينقصها الإتساق والتناغم التام والتكامل والدمج بين السياسات الكلية والقطاعية وكذلك بين البرامج والمشروعات. والجدير بالذكر أن نجاح السياسة السكانية يحتاج الى تضافر جهود من كل الجهات الحكومية، منظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص. كما أن أهم شرط لإنجاح عملية الدمج هو الفهم الجيد للعلاقة بين السكان والتنمية والقدرة على تحديد الأولويات والكفاءة في جمع البيانات و إستقراء مستقبل السكان.

ألأهداف

تهدف الدراسة- وحسب الشروط المرجعية لكتابة هذا التقرير- إلى الوقوف على مدى الإلمام بقضايا السكان والتنمية في السودان، ومدى جاهزيته لإدماج المتغيرات السكانية في الخطط التنموية والخطط القطاعية و الشاملة طويلة الأجل، وذلك من خلال تحقيق الأهداف الآتية:

1. تحديد أوليات التركيز في مجالات السكان والتنمية.
2. تحليل الفجوة المعرفية بقضايا السكان والتنمية.
3. تحديد القدرات الوطنية في مجال السكان.

المنهجية

إتبع هذا التقرير المنهج الوصفي التحليلي في تقييم إدماج القضايا السكانيه في خطط التنمية كما إعتمد على بيانات ثانوية تتكون من الوثائق والأدبيات الأساسية والدراسات التي أُجريت بواسطة الأمانة العامة للمجلس القومي للسكان بإعتباره الجهة الحكومية المنوط بها وضع السياسات السكانية بالتنسيق والشراكة مع المؤسسات ذات الصلة ومنظمات المجتمع المدنى والجامعات والمراكز البحثية لتحليل الفجوة في فهم العلاقة بين السكان والتنمية وذلك من

خلال تسليط الضو على درجة التنسيق بين المجلس والمؤسسات ذات الصلة وعلى درجة التكامل بين السياسات الكلية والقطاعية.
يتكون التقرير من أربعة أجزاء رئيسية، تبدأ بالمقدمة ثم إستعراض الأدبيات في مجال السكان والتنمية ممثلة في الدراسات التي أُجريت بواسطة الأمانة العامة للمجلس القومي للسكان والشركاء من الوزارات و المؤسسات والجامعات ومنظمات المجتمع المدني، الجزء الثالث سيركز على الأولويات الوطنية في مجالات السكان والتنمية، الجزء الرابع سيتناول بناء القدرات الوطنية في مجالات السكان والتنمية. أما الجزء الخامس سيحدد الفجوات المعرفية في المجالات الرئيسية للسكان والتنمية ومن ثم الخاتمة، التوصيات، المراجع والملاحق.

2- التطور التأريخي للإهتمام بقضايا السكان والتنمية في السودان

إن الإهتمام العالمى بقضايا السكان قد بدأ منذ مؤتمر بخارست 1974 م وأمتد عبر مؤتمر المكسيك عام 1984 م والذين ناقشا موضوع النمو السكانى وتأثيره على التنمية، وكان من نتائجهما أن تحول مفهوم السياسة السكانية من تنظيم الأسرة وتقليل حجم السكان الي ضرورة إدماج العوامل السكانية فى قضايا التنمية. أما المؤتمر الدولى للسكان والتنمية الذى عقد بالقاهرة فى عام 1994م فقد أكد علي الإهتمام بنوعية وتحسين مستوي حياة السكان من منظور التنمية المستدامة.

وقد بدأ التخطيط فى السودان بطريقة منظمة منذ نهاية الحرب العالمية الثانية حيث كانت أول محاولة لإسلوب التخطيط أو البرمجة لتحقيق تنمية إقتصادية حتى وضعت الخطة الشاملة فى العام 1960م لكنها لم تتعدى إعداد مشروعات دون ترابط بينها، لذلك فهى بعيدة عن التخطيط الكامل وبالطبع لم يتم تناول الجانب السكانى لتأمين متطلبات التنمية الإقتصادية والإجتماعية.

إن الإهتمام المسألة السكانية في السودان فقد بدأ منذ ستينيات القرن الماضى ممثلاً فى جمعية تنظيم الأسرة السودانية. أما فى العام 1971م فقد تم تكوين اللجنة القومية للسكان بجهود طوعية. فى العام 1978م أصبحت اللجنة تحت مظلة وزارة التعليم العالى والبحث العلمى حيث لعبت دوراً بارزاً وبذلت جهوداً مقدرة ومكثفة وسط الساسة والمسئولين لعكس أهمية إدماج العوامل السكانية في الخطط والبرامج التنموية . وقد قامت اللجنة بعقد أربعة مؤتمرات قومية للسكان في الأعوام 1973, 1984, 1987, 1994م بهدف إبراز دور المكون السكاني فى التنمية ورفع مستوي الإلتزام السياسي بأهمية القضايا السكانية. وخلال مؤتمر التنمية الإجتماعية فى السودان فى عام 1990م، تم صياغة أزل إعلان للسياسة القومية للسكان التي أجازها مجلس الوزراء فى سبتمبر 1990م والتي لخَّصت المشكلة السكانية فى السودان في ثلاث محاور رئيسة وهي:

1. عدم إتساق النمو الإقتصادى مع النمو السكاني المضطرد.
2. الخصائص السكانية المتدنية.

3. التوزيع السكاني غير المتوازن .

بناءاً عليه، تم إدراج إستراتيجية السكان فى الإستراتيجية القومية الشاملة للدولة (1992 -2002م) وفقاً للأهداف التالية:

1. المواءمة بين النمو الإقتصادي والنمو السكاني.
2. الإرتقاء بالخصائص السكانية والمحافظة على معدلات نمو سكاني تتناسب مع الإتساع الجغرافي للسودان وتستجيب لمقتضيات الإستراتيجية.
3. إعادة توزيع السكان بما يحقق التنمية ويعزّز الأمن القومي وترشيد الهجرة الداخلية والخارجية.

أنشئ المجلس القومي للسكان من خلال ترفيع اللجنة القومية للسكان ليكون الجهاز الحكومي المعني بوضع سياسات السكان. وقد أجيز قانون المجلس القومي للسكان لسنة 1995م بواسطة المجلس الوطني الإنتقالي والذي تم بموجبه تشكيل المجلس وتحديد أهدافه ومهامه.

تشكيل المجلس القومي للسـكان

تـم تشكيـل المجلس القومي للسكان برئاسة وزير التخطيط الاجتماعي وعضوية الوزراء ذوي الصلة بقطاع السكان وولاة الولايات والجهات الرسمية والأهلية والطوعية ذات الصلة بالقضايا السكانية وعدد من الشخصيات القومية ممن تتوفر فيهم الدراية والخبرة في مجال القضايا السكانية. كما تم إعادة تشكيله عام 1998م برئاسة وزير المساحة والتنمية العمرانية وأعيد تشكيله مرة أُخرى في أبريل 2002م بقرار من مجلس الوزراء برئاسة السيد النائب الأول لرئيس الجمهورية ووزيـر الرعايـة والتنمية الإجتماعية رئيساً مناوبـاً. والسيد/ الأمين العام للمجلس القومي للسكان عضواً ومقرراً ووزراء الشئون الإجتماعية والثقافية بالولايات والجهات ذات الصلة وذوى الخبرة والكفاءة في مجال السكان. (ملحق رقم 1)

أما قانون المجلس، فقد تم تعديله في 2008م ليواكب الدستور الإنتقالى للعام 2005م برئاسة السيد رئيس الجمهورية وعضوية كل من الوزير المختص (وزير الرعاية الإجتماعية وشئون المرأة والطفل آنذاك)، ممثل حكومة الجنوب، الوزراء القوميون المختصون، الوزراء المختصون بالولايات، رئيسا اللجان المختصة بالمجلس الوطني ومجلس الولايات، مدير الجهاز المركزي للإحصاء، رئيس مفوضية الإحصاء بحكومة الجنوب، ممثلو للجهات الرسمية والأهلية والطوعية ذات الصلة بالقضايا السكانية وخمسة من الشخصيات القومية ممن تتوفر فيهم الدراية والخبرة في قضايا السكان والتنمية. و يجرى الآن الإعداد لتعديله ليواكب المستجدات التى طرأت وأهمها إنفصال الجنوب(ملحق رقم 2).

رؤيا المجلس

تتمثل رؤيا المجلس فى تهيئة البيئة المواتية لتنفيذ أهداف السياسة السكانية والعمل على دفع الجهود الوطنية الداعمة لتحقيق أهداف الألفية التنموية بحلول عام 2015م.

رسالة المجلس

إرساء إطار مؤسسي لتنسيق جهود الدولة والمجتمع المدني فيما يتعلق بالقضايا السكانية عن طريق صياغة ومتابعة وتقويم السياسات والخطط والبرامج السكانية.

أهداف المجلس القومي للسكان، سلطاته وإختصاصاته

يهدف المجلس لضمان تحقيق إستراتيجية السكان وما يرتبط بها من أهداف وغايات في الإستراتيجية القومية الشاملة من خلال السياسات والبرامج وخطط العمل. وللمجلس الإختصاصات والسلطات الآتية:

- بلورة السياسة السكانية في الدولة وفقاً لإستراتيجية السكان وفى إطار خطط العمل التي يضعها مجلس الوزراء.
- التنسيق فيما بين الوزارات والمؤسسات الحكومية الإتحادية والولائية والقطاع الأهلي والطوعي محلياً وأجنبياً في تنفيذ البرامج السنوية لتأكيد مساندتها لبرامج إستراتيجية السكان والمشاركة في تنفيذها.
- تشجيع ودعم ونشر البحث العلمي في القضايا السكانية بالتنسيق مع مراكز البحوث القومية.
- رفع الوعي بالقضايا السكانية وسط قطاعات الشعب كافة وإستخدام وسائل الإعلام والمناهج الدراسية الملائمة لتحقيق ذلك.
- المراجعة الدورية للتشريعات ذات الصلة بالقضايا السكانية وإقتراح ما يزيد من فاعليتها في تحقيق إستراتيجية السكان.
- العمل على إستقطاب الدعم الداخلي والخارجي لتنفيذ برامج وخطط السياسات السكانية.
- متابعة الإتفاقيات المتعلقة بالسكان مع الدولة والهيئات والمنظمات الأجنبية والمحلية والإشراف على تنفيذها.

تكون قرارات المجلس نهائية ونافذة وعلى جميع الوزارات والهيئات العامة والولايات والقطاع الأهلي تنفيذها كل في مجال إختصاصه وعلى هذه الجهات تزويد المجلس بما يطلبه من تقارير أو معلومات أو إحصاءات تتصل بنشاطه.

إنشاء الأمانة العامة للمجلس القومى للسكان

تمثل الأمانة العامة الجهاز التنفيذى والإدارى والفنى للمجلس القومى للسكان وله ميزانية منفصلة وهيكل تنظيمى ووظيفى مجاز من قبل مجلس الوزراء. (ملحق رقم 3).

مهام وإختصاصات الأمانة العامة للمجلس القومي للسكان

1. دراسة الإتفاقيات المحلية والدولية المتعلقة بالقضايا السكانية وإبداء الرأي بشأنها وتقديمها للمجلس.
2. جمع المعلومات وإعداد الدراسات والبحوث وإقتراح السياسة العامة لمعالجة القضايا السكانية وتقديمها للمجلس لمناقشتها وإقرارها.
3. التنسيق بين الوزارات الإتحادية والولايات والمصالح والمجالس المتخصصة والمنظمات العالمية والطوعية المختلفة في مجالات الأنشطة السكانية.
4. إقامة بنك لمعلومات السكان والتنمية وتشجيع وتنسيق البحوث المتعلقة بالسياسات والبرامج السكانية.
5. العمل على تطوير التعاون مع الدول الشقيقة والصديقة والمنظمات الدولية والإقليمية والجمعيات التطوعية في مجال الأنشطة السكانية بالتنسيق مع الجهات المعنية.
6. إصدار تقرير أوضاع السكان في السودان بصورة دورية والتقارير اللازمة وخطط ترقية الفئات السكانية المختلفة على ضوء المسوحات والدراسات العلمية.
7. وضع الإطار العام ببرامج التوعية بالقضايا السكانية بالتعاون مع الجهات المختصة.
8. المشاركة مع الجهات الوطنية والإقليمية والدولية في إقامة المؤتمرات والندوات واللقاءات وإعداد البحوث العلمية اللازمة لها.

التعدادات والمسوحات والدراسات ذات الصلة بقضايا السكان والتنمية فى السودان

التعدادات السكانية

تم إجراء أول تعداد سكانى فى السودان فى العام 1955-56، الثانى فى 1973، الثالث فى1983، الرابع فى1993 والخامس فى 2008 وقد تم إعلان إجراء التعداد السكانى السادس فى العام 2018م حيث صدر قرار جمهورى بذلك فى منتصف هذا العام. وقد شملت كل هذه التعدادات مؤشرات إقتصادية،إجتماعية وديموغرافية.

المسوحات:

إن الغرض الأساسى من التعدادات والمسوحات الإقتصادية والإجتماعية والديموغرافية هو توفير البيانات والمؤشرات التى تساعد فى عملية التخطيط التنموى السليم. فى هذا الإطار، تم إجراء العديد من المسوحات كان أهمها:

- مسح الخصوبة فى السودان فى العام 1973م.
- المسح الصحي الديموغرافي فى العام 1989م.
- مسح الأمومة الآمنة 1999 م.
- المسح السوداني لصحة الأسرة الجولة الاولى فى 2006م والجولة الثانية فى 2010م.
- المسح الأسري القاعدي 2009م.
- مسح القوى العاملة 2013م.
- المسح العنقودى متعدد المؤشرات 2014م.

الدراسات والبحوث

إستكمالاً لدور الأمانة العامة الطليعى فى بلورة قضايا السكان والتنمية ومحاولة إيجاد ووضع حلول للتحديات التى تواجه السكان والمتمثلة فى تدنى الخصائص الديموغرافية، إرتفاع معدلات الفقر، البطالة، الأمية، إرتفاع معدلات وفيات الأمهات والأطفال، التوزيع غير المتوازن للسكان، الهجرة والنزوح وغيرها من القضايا، تم إجراء المسوحات والعديد من الدراسات والبحوث العلمية للتعرف على أسبابها ومن ثم إقتراح السياسات والحلول لمعالجتها نذكر منها على سبيل المثال:

- دراسة أوضاع النازحين بولاية الخرطوم بمعسكرات (السلام، جبل اولياء ومايو) في 1994 بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، منظمة ادرا و منظمة قول الآيرلندية.
- دراسة العوامل الإقتصادية والإجتماعية التي تؤثر على المراضة ووفيات الأمهات من منظور إجتماعي إقتصادي 1997م
- دراسة حول الناسور البولى (الفستيولا) بمركز أبو للناسور البولي بمستشفى الخرطوم التعليمي عام 1999م.
- ورقة بحثية عن دينامية السكان وعلاقتها بالحد من الفقر 2005م.
- دراسة حول العوامل الإقتصادية والإجتماعية لوفيات الأمهات بالسودان وذلك إستناداً على بيانات المسح السودانى لصحة الأسرة 2006م.
- بحث حول الهجرة الداخلة والخارجة من السودان والهجرة الداخلية بالتركيز على ولاية الخرطوم عام 2007م.

- ورقة بحثية حول التحالف النسوى ضد مرض الأيدز تم تقديمها ضمن برامج الإحتفال باليوم العالمي للأيدز فى العام 2007م بولاية نهر النيل.

- بحث حول محددات الخصوبة فى السودان حسب موجهات السياسة القومية للسكان وذلك فى العام 2008م.
- دراسة عن مستويات وإتجاهات الهجرة من واقع بيانات التعداد الخامس في عام 2009م.
- بحث عن خصائص المهاجرين الداخليين في ولاية الخرطوم عام 2011 م.
- بحث عن القضايا والتحديات التى تواجه الشباب فى السودان 2008م.
- إعداد ورقة عمل تتناول الجهود الوطنية حول إماج القضايا السكانية فى خطط التنمية ممثلة فى وزارة الصحة، التعليم العام، الشباب، البيئة، المرأة والنوع الإجتماعي.
- إجراء دراسة حول العلاقات المتبادلة بين ديناميات السكان (الهجرة، الوفيات والخصوبة) والبيئة بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة والمجلس الأعلى للبيئة.
- إجراء بحوث حول أجندة بحوث السكان والتنمية فى السودان لتحديد الأولويات البحثية فى العام 2011م.
- دراسة حول أسباب تدنى الخصوبة بولايات شرق السودان (كسلا، القضارف والبحر الأحمر) فى العام 2014م.
- يجرى الآن العمل فى دراسة أنماط وإرتباطات ومدلولات الهجرة فى السودان: دراسة تحليلية 2015م.

التقارير

تم إصدار العديد من التقارير المحلية والإقليمية والدولية الخاصة بالسكان والتنمية أهمها:

- تقرير المستوطنات البشرية، 1996م وتقديمه فى مؤتمر الموئل -استانبول تركيا.
- التقارير الدورية لمتابعة مقررات المؤتمر الدولى للسكان والتنمية في القاهرة بعد 5 سنوات، بعد 10 سنوات وبعد 15سنة.
- التقرير السنوى لأوضاع السكان بالسودان وذلك على ضوء موجهات مجلس الوزراء عند إجازة السياسة القومية للسكان فى العام 2002م. حيث تم إصدار تقارير للأعوام 2007، 2008، 2010م و2013م وهى تقارير تحوى رصيد علمى هام حول قضايا السكان والتنمية فى السودان.
- تقرير التقدم المحرز لأهداف الألفية التنموية 2010م، 2012، 2013، 2015م
- تقارير التقدم المحرز لأهداف الألفية التنموية الولائية (خمسة تقارير) وإعداد تقرير السودان الطوعي حول أهداف الألفية الذي تم تقديمه في المجلس الإقتصادي والإجتماعي للأمم المتحدة فى العام 2014م.
- التقارير السنوية حول متابعة تنفيذ توصيات إجتماعات اللجان/المجالس العربية للسكان – إدارة السياسات السكانية والهجرة والمغتربين بجامعة الدول العربية.
- تقارير متابعة تنفيذ توصيات إجتماعات اللجان/المجالس الأفريقية للسكان – الإتحاد الأفريقى.
- تقارير دورية لمجلس الوزراء لمتابعة تنفيذ السياسة القومية للسكان.

- تقارير الأداء الدورية (شهرى، ربع سنوى، نصف سنوى، سنوى) لوزارة الرعاية والضمان الإجتماعي وتضمينها فى تقرير الوزارة الذى يتم عرضه ومناقشته فى مجلس الوزراء والمجلس الوطني.

الأمانة العامة للمجلس القومى للسكان هي أيضاً نقطة الإرتكاز الوطنية لمتابعة تنفيذ مقررات مؤتمر القاهرة الدولى للسكان والتنمية حيث تم وضع رؤية حول متابعة تنفيذها لما بعد 2014م على المستويين العربي والأفريقي حيث شارك السودان فى كافة مراحل التحضيرات على المستويين العربي والأفريقي كما تم تقديم تقرير السودان حول مقررات مؤتمر القاهرة فى الدورة 69 للجمعية العامة للأمم المتحدة فى سبتمبر 2014م.

الإصدارات والدوريات

- كتيب المؤشرات الإقتصادية، الإجتماعية والديموغرافية للسكان فى السودان 2003م.
- كتيب يحوى خمس أوراق عمل محورية على شرف التحضير للمؤتمر القومي الخامس للسكان 2005م.
- نشرة صوت السكان وهى نشرة ربع سنوية حيث تُعنى بتحليل القضايا السكانية المُلحَة إضافة إلى عكس الأنشطة والإنجازات فى مجال السكان والتنمية. وقد بدأ إصدارها منذ العام 1996 ومستمرة حتى الآن حيث تم إصدار عددين هذا العام.
- كتاب سكان السودان وتحديات المستقبل كنتاج لمجموعة من أوراق العمل المحورية لتحديث السياسة القومية للسكان 2012م.
- مجلة دراسات سكانية وهى مجلة علمية محكمة نصف سنوية تُعنى بالبحوث والدراسات السكانية وتناولها من جوانبها الإقتصادية والإجتماعية والثقافية وغيرها على النطاق المحلي، الإقليمي والدولي. حتى الآن تم إصدار العدد الاول في العام 2015م كما أن العدد الثانى قيد الإصدار.
- كتيب تعريفي بالمجلس القومي للسكان وأهدافه ومهامه وإختصاصاته.
- مطبقات مختلفة تحوي موضوعات محددة مثل أهداف ومبادئ ومرتكزات السياسة القومية للسكان، مختصر حول التقدم المحرز فى أهداف الألفية التنموية وغيرها.

وبالعودة إلى هذه الدراسات والبحوث، يتبين وجود رصيد علمي مهم حول قضايا السكان والتنمية لا بد من البناء عليه في التحليل المعمق لديناميات السكان وإدماجه في خطط التنمية.

السياسة القومية للسكان

تُعرف السياسة السكانية في إطارها الواسع بالمواقف الإستراتيجية والإجراءات التشريعية والإدارية والتدخلات البرامجية التي ترمي إلي إحداث تغيير كمي ونوعي في المتغيرات والخصائص السكانية كما تهدف إلى ترقية السلوك الديموغرافى للأفراد وتحسين إستخدام الموارد الطبيعية والبيئية وتصويب إتجاه التنمية الإقتصادية والإجتماعية وتحقيق التوازن بين النمو السكاني والموارد المتاحة والتقدم في كافة المجالات العلمية والتكنولوجية.

فى السودان تم إعداد وصياغة أول سياسة قومية للسكان فى العام 2002م بمشاركة كافة الوزارات والمؤسسات الحكومية ذات الصلة ومنظمات المجتمع المدنى والجامعات والمراكز البحثية والخبراء والمتخصصين فى الشأن السكانى. وقد أُجيزت من مجلس الوزراء مع التأكيد على إعطاءها أسبقية قصوى في خطط التنمية. عقب ذلك تم تطوير برنامج تنفيذى شمل الوزارات والمؤسسات ذات الصلة بمحاور السياسة كما تم الترويج والتوعية بها لكثير من القطاعات متمثلة في قطاع المرأة، البرلمانيين، الشباب، المنظمات التطوعية، الجامعات والإعلاميين.
تمثل الهدف الإستراتيجي للسياسة فى تنمية وتزكية المورد البشري بالحفاظ على معدل النمو آنذاك (2.6) مع الإرتقاء بالقيم الروحية وبالخصائص السكانية ومستوى أفضل لنوعية الحياة. كما شملت ستة عشر هدفاً فرعياً.

فى العام 2009م تم تقييم لهذه السياسة توطئة لمراجعتها وتحديثها وفقاً للعديد من المستجدات المحلية، الإقليمية والدولية. وقد أشار التقييم الى وجود مؤشرات موجبة وسالبة ووجود فرص متاحة مع إقتراح بعض التوصيات.

تمثلت المؤشرات الموجبة فى وجود تركيب سكاني فتي، وجود آلية وطنية لصياغة ومراجعة ومتابعة وتقويم السياسات والخطط والبرامج السكانية، وجود أذرع لمتابعة السياسة بالولايات، توفر إرادة سياسية داعمة للسياسة السكانية، وجود قاعدة من الآليات الفنية والتنفيذية في كافة الحقول السكانية، وجود وعي مشترك نحو تفاعل السياسة السكانية مع المستجدات من القوانين والتشريعات التي تؤثر على التركيبة السكانية خاصة قوانين الهجرة والجنسية والإستثمار وذلك بوضع ما يتناسب مع توقعات الهجرة والعمالة الوافدة ودراسة الآثار اللاحقة لهذه التدفقات، إضافة الى توفر قاعدة موارد بشرية ومعاهد تعليم عليا متسعة تخصصاً وإنتشاراً جغرافياً تتيح توسيع القاعدة الفنية والقيادية بيسر.
أما المؤشرات السالبة فقد تمثلت فى الإرتفاع النسبي في معدلات المراضة، الوفيات، علاوة على إرتفاع معدلات الأمية والبطالة، عدم تخصيص المعونة الدولية حسب الأسبقيات الوطنية وضعف التنسيق.

وقد خلُص التقييم الى أن هناك فرصاً متاحة ساهمت فى تطوير العمل السكانى فى تلك الحقبة من تزايد فى الإهتمام الوطني والدولي بالقضايا السكانية وإمكانية الحوار البناء مع الشركاء الدوليين لتخصيص الموارد المتاحة بصورة أفضل، الإلتزام الوطني بتخصيص موارد أكبر للتنمية الإجتماعية، وجود تجربة ممتدة في مجال رسم السياسات السكانية وتراكم المعارف وتزايد الكوادر المدربة، توافر الإرادة لتحقيق المزيد من الإجماع حول السياسة القومية للسكان من خلال تجارب الحوار حولها في السنوات السابقة.

وقد أبان التقييم أيضاً أن السودان يمر ببدايات المرحلة الثانية من التحوّل الديموغرافي حيث إنخفضت معدلات الوفيات وظلت معدلات الخصوبة تنخفض ببطء وسيستمر ذات الإتجاه خلال العقدين القادمين.

ومن هنا فإن تحليل أوضاع السكان يستند على إستثمار الفرصة الديموغرافية وتعظيم الإستفادة من المتغيرات التي تصاحبها لتحقيق الأهداف التنموية للرؤيا ربع القرنية للدولة.

وقد خرج التقييم بعدد من التوصيات أهمها إعتماد التجربة الإنسانية الحديثة في إطار الموروث القيمي لأهل السودان في إعداد وتطوير وإدماج ومراجعة السياسة السكانية وتعزيز قدرات الأمانة العامة للمجلس القومي للسكان وفروع المجلس بالولايات والشركاء وضرورة إعتماد موارد وطنية إضافية للبرامج السكانية وإدارة حوار وطني على كافة المستويات لضمان مشاركة قاعدة واسعة في إقرار وإدماج السياسة القومية للسكان فى السياسات والخطط والبرامج القطاعية وإعتماد المعلوماتية في تطوير الإحصاء السكاني وتحليل السياسات وإجراء المزيد من المسوحات الدورية العامة لقياس معدلات التقدم الإجتماعي إضافة الى إجراء البحوث والدراسات المعمقة حول القضايا السكانية المُلحّة.

تحديث السياسة القومية للسكان فى العام 2012م

منذ إجازة السياسة فى العام 2002م حدثت متغيرات وأحداث داخلية وإقليمية وعالمية كان لابد من إستصحابها، أهمها توقيع إتفاقية السلام الشامل فى العام 2005م، صدور الدستور الإنتقالي فى العام 2005م والذى أشار فى فصله الثاني فى باب المبادئ والموجهات أن تكون الأهداف الأشمل للتنمية هى القضاء على الفقر وتحقيق أهداف الألفية للتنمية وضمان التوزيع العادل للثروة وتقليص الفوارق فى الدخل وتحقيق مستوى كريم من الحياة لكل المواطنين. إضافة الى إجازة الإستراتيجية ربع القرنية وإنفصال الجنوب وتزامن تلك الأحداث الداخلية مع أزمات عالمية كأزمة المناخ وأزمة الغذاء وأزمة الطاقة والأزمة الاقتصادية.

ومن ناحية أخرى، تزايد الإهتمام بسياسات ومشروعات التنمية وتوفرت قاعدة معلومات ومعارف أفضل من السابق عن القضايا السكانية من خلال التعدادات السكانية ومسوحات صحة الأسرة (2006م و 2010) والمسح الأسري القاعدي 2009م والسجلات الرسمية. لذا كان لابد من صياغة سياسة سكانية تستصحب معها تلك المستجدات.

أولى مراحل عملية التحديث شملت إجراء بحوث ودراسات حول المحاور التى تم إقتراحها و حوارات وتوصيات ورش عمل نوعية على المستويين القومي والولائي.

تناول الفصل الأول من السياسة تحليلاً للوضع الراهن للمتغيرات السكانية وقضايا التنمية.
إحتوت السياسة على هدف إستراتيجى تمثل فى "تزكية وترقية خصائص أهل السودان وتوسيع الخيارات المتاحة أمامهم في حياة خالية من العلل تتيح لهم فرص اكتساب المعرفة كماً ونوعاً والتمتع بمستوى معيشي مقبول وحياة كريمة وآمنة ومشاركة فاعلة في حياة مجتمعهم".
كما إشتملت أيضاً على ثلاثة عشر محوراً ممثلة فى حجم السكان، التركيب العمري والنوعي، الخصوبة، المراضة والوفيات، الصحة والصحة التوالدية، الأطفال، الشباب، الأسرة والزواج، تمكين المرأة والعدالة بين الجنسين، الهجرة الداخلية والنزوح، الهجرة الخارجية، التعليم، العمالة وفرص الإستخدام، البيئة والفقر. الفصل الثاني إستعرض الفرص والتحديات التي تواجه إعداد وتنفيذ البرامج والمشروعات والأنشطة السكانية. أما الفصل الثالث فقد ركز على الهياكل والمؤسسات لتنفيذ وتفعيل ومتابعة إدماج السياسة القومية للسكان فى الخطط والبرامج.

وقد تمت إجازتها من قبل مجلس الوزراء فى العام 2012م بموجب القرار رقم (365) كما تم إعداد برنامج تنفيذى بالتشاور مع كافة الشركاء يجرى الآن العمل على إجازته من مجلس الوزراء والإجماع عليه من خلال عرضه على كافة الوزارات المعنية.

آليات تنفيذ السياسة القومية للسكان

1. اللجنة الفنية العليا للمجلس القومي للسكان

تم تشكيلها في العام 2003م بقرار وزاري وتتكون عضويتها من وكلاء الوزارات والمؤسسات ذات الصلة بالعمل السكاني (ملحق رقم 4). يرأس هذه اللجنة السيد وزير الرعاية والضمان الإجتماعي - الرئيس المناوب للمجلس وتهدف الى إحكام تنسيق العلاقات بين الجهات ذات الصلة علي المستويين الاتحادي والولائي لإسناد السياسة القومية للسكان وتنسيق البرامج والمسائل الفنية السكانية بين الوزارات والقطاع الأهلي والطوعي والمنظمات الأهلية والدولية لتحقيق التنسيق والتكامل والتفاهم والتجانس بين الشركاء الرسمين والمجتمعيين في التنمية السكانية، وتعقد هذه اللجنة إجتماعاتها ربع سنوياً. حيث لعبت دوراً هاماً فى إجازة السياسة القومية للسكان والتقارير المحلية والإقليمية والدولية التى تُعدها الأمانة العامة بالتعاون مع شركائها.

2. مجموعات العمل التنسيقية

تم تشكيلها أيضاً في العام 2003م و تم إعادة تشكيلها في العام 2014م بقرار وزارى وتمثل نقاط الإرتكاز لمحاور السياسة القومية للسكان بالوزارات وقد تم تكوينها وفق معايير وأسس موضوعية لضمان إدماج هذه المحاور في الإطار المؤسسي لتلك الوزارات. وقد لعبت دوراً أساسياً فى إعداد التقارير الخمسية حول متابعة مقررات مؤتمر القاهرة الدولى للسكان والتنمية.

3. اللجان الإستشارية الفنية

وهى لجان متخصصة فى مجالات القضايا السكانية تضم خبراء ومستشارين تتم إستشارتهم عند الحوجة.

4. فروع المجلس القومي للسكان في الولايات

منذ العام 1996م بدأ التفكير فى إنشاء مجالس للسكان فى الولايات وأكتمل إنشاؤها فى كافة الولايات (ثمانية عشر ولاية) فى العام 2014م الشكل رقم (1). وذلك بغرض إقتراح وصياغة السياسة الولائية للسكان ومتابعتها وتقويمها وتحديثها وتهيئة البيئة الداعمة لتحقيق أهدافها في أطر خطط التنمية الإقتصادية والإجتماعية للولاية. يرأس المجلس والي الولاية ووزير الشئون الإجتماعية نائباً للرئيس وعضوية الوزراء المختصين والمعتمدين والأمين العام للمجلس. قامت بعض الولايات بإعداد تقارير حول أوضاع السكان الولاية .

هنالك اجتماعات نصف سنوية لأمناء المجالس الولائية للسكان وزيارات ميدانية دورية من كادر الأمانة العامة للمجلس القومى للسكان لمتابعة سير العمل السكانى وتقديم الدعم الفنى واللوجستى لتلك المجالس. إضافة الى تدريب الكوادر العاملة بها داخلياً وخارجياً والمشاركة فى الأنشطة على كافة المستويات.

الشكل رقم (1) المجالس الولائية للسكان

5. منتدى الجمعيات الطوعية العاملة فى مجال السكان والتنمية

مع إزدياد أهمية منظمات المجتمع المدنى في دعم ومساندة التنمية الإجتماعية، الإقتصادية، الثقافية والسياسية، جاءت فكرة قيام هذا المنتدى لتعزيز دور هذه المنظمات لتنفيذ البرامج السكانية وضمان تعزيز الشراكة معها. يهدف المنتدى (وهو ربع سنوى) الى إدماج القضايا السكانية فى خطط وبرامج ومشروعات منظمات المجتمع المدنى خاصة وانها تمتلك أساليب أكثر فعالية في الوصول إلى المجتمعات المحلية على خلاف البيروقراطية التي تحكمها قواعد مؤسسية صارمة فى المؤسسات الحكومية والقدرة على جذب التمويل والإتصال المباشر مع الفئات السكانية المختلفة.

تم إستصحاب المجتمع المدنى فى إعداد التقارير الوطنية والدولية والإقليمية مثل متابعة مقررات المؤتمر الدولي للسكان والتنمية ودوره فى تحقيق وتوطين أهداف الألفية للتنمية إضافة الى إعداد تقرير الظل حول الأهداف الخاصة بالصحة فى أهداف الألفية للتنمية وذلك بشراكة مع جمعية تنظيم الأسرة السودانية إضافة الى تكوين منتدى منظمات

المجتمع المدنى حول التنمية المستدامة فى 2014م وله دستور ولائحة وتشرف عليه الأمانة العامة للمجلس القومي للسكان. وقد تم حتى الآن عقد مايقارب الثلاثين منتدى. والجدير بالذكر أن وضع وتصميم السياسة السكانية من صميم إختصاصات المجلس القومي للسكان وشركائة من المؤسسات الحكومية ذات الصلة ورغم أن هنالك وجود لمنظمات المجتمع المدنى في مرحلة وضع السياسات إلا دورها يظهر جلياً في إدماج أهداف هذه السياسات في خططها وبرامجها.

المنتدى الوطني لمنظمات المجتمع المدني لأهداف التنمية المستدامة 2015- 2030م:

تم تأسيس هذا المنتدى فى العام 2015م كجسم تنسيقي وتنفيذي موحد لمنظمات المجتمع المدني وله نظام أساسي ليعمل بالشراكة والتنسيق التام مع المجلس القومي للسكان والجهات ذات الصلة بأهداف التنمية المستدامة السبعة عشر بغاياتها و مؤشراتها (ملحق رقم 5).

أهداف المنتدى

الهدف العام

تعزيز دور منظمات المجتمع المدني للمساهمة في الإستجابة الوطنية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة فى السودان حتى نهاية العام 2030م.

الأهداف الخاصة

- المساهمة فى صياغة السياسات والخططِ والإستراتيجيات الوطنية المرتبطة بالتنمية.
- المشاركة فى وضع أولويات التنمية وفقاً للإحتياجات التنموية بالتنسيق مع المجلس القومي للسكان والجهات ذات الصلة .
- توفير المعلومات والبيانات حول مجمل الأوضاع والقضايا المتصلة بالتنمية بأبعادها المختلفة.
- تعزيز علاقة المنظمات مع المجلس القومي للسكان والجهات ذات الصلة.
- العمل على رصد ومتابعة جهود المجتمع المدني والجهات ذات الصلة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة بتفويض من المجلس القومي للسكان.
- المساهمة فى تسهيل إستقطاب الدعم الدولى والإقليمى والمحلي للمنظمات العاملة فى مجال التنمية .
- تعزيز وبناء الشراكات المحلية والإقليمية والدولية لأهداف التنمية المستدامة.

يعمل المنتدى على تحقيق أهدافه من خلال تنمية القدرات وتطوير البناء المؤسسي للمنظمات العاملة فى مجال التنمية المستدامة، التشبيك داخلياً وخارجياً، إنشاء صندوق للتمويل، البحوث المسوحات والإحصاءات، إصدار الدوريات، عقد لقاءات دورية مع المجلس القومي للسكان، الإستفادة من الوسائل المتاحة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة وأهداف المنتدى عبر كافة وسائط الإعلام، التوعوية، التوثيق وإنشاء موقع الكتروني.

أهم الأنشطة الخاصة بعملية إدماج قضايا السكان فى خطط التنمية

منذ العام 2003م تم تنفيذ سلسة من ورش العمل، خمس ورش عمل على المستوى القومي و خمس ورش على المستوى الولائي حول إدماج قضايا السكان فى التنمية المستدامة بهدف الوصول لفهم مشترك حول قضايا السكان.

كما تم إعداد برنامج عمل متكامل لإدماج خصائص وديناميات السكان في خطط وبرامج التنمية وتقديم الخدمات علي المستويين الإتحادي والولائي. وكان هذا البرنامج من أهم الأولويات الرئيسة لعمل الأمانة العامة للمجلس القومي للسكان فى تلك الفترة وشمل كمرحلة أولي اربعة قطاعات هي:

1. التعليم.
2. الصحة.
3. العمل.
4. الشباب.

إشتمل البرنامج أيضاً علي إعداد دليل حول كيفية الإدماج علي مستوي الخطط والبرامج القطاعية بالإضافة إلي تدريب مدربين بوزارات قطاعات المرحلة الأولي للبرنامج.
كما تم إنشاء وحدة للتقييم والمتابعة في الأمانة العامة للمجلس كأهم وحدة تقوم بأعباء تقييم ومتابعة تنفيذ السياسة القومية للسكان ونفذت هذه الوحدة عدد من البرامج التدريبية فى الإدماج ونظم المتابعة والتقييم للعاملين بالأمانة العامة والمجالس الولائية للسكان والشركاء من القطاعات ذات الصلة.

كذلك تم توزيع إستبيان حول تنفيذ السياسة القومية للسكان من قبل الوزارات والجهات ذات الصلة في أكتوبر 2007 وتم تحليل الإستبيانات حيث تم ربط عمل وأهداف الوزارات مع محاور السياسة القومية للسكان، كما تم تصنيف الوزارات وأهداف وآليات وخطط وإستراتيجيات كل وزارة قامت بتنفيذ السياسة القومية للسكان فكانت هناك (14) من (25) وزارة عملت علي إدماج السياسة القومية للسكان ضمن أهدافها وخططها الإستراتيجية (ملحق رقم 6)

البرامج والدورات التدريبية فى مجال الإدماج والمتابعة والتقييم

فى العام 2004م تم تنفيذ برامج تدريبية داخلية إستهدفت الكوادر العاملة بالأمانة العامة بهدف رفع كفاءتهم فى البرامج الإحصائية لمعالجة البيانات وإستخلاص المؤشرات الديموغرافية والإقتصادية والإجتماعية شملت برامج إسبكترم،مورت باك، الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية ، نظم المعلومات الجغرافية بدعم فنى من خبراء فريق الدعم والمساندة القطرى التابع لصندوق الأمم المتحدة للسكان بالأردن.

كما تم عقد ورشة عمل حول إدماج أهداف السياسة القومية للسكان فى الخطط والبرامج وإستخلاص المؤشرات لمتابعة تقييم وتنفيذ السياسة القومية للسكان عام 2004م، إضافة الى عقد منتدى حول دور الشباب فى تنفيذ السياسة القومية للسكان بالتنسيق والتعاون مع الأمانة العامة للمجلس القومي للسكان ووزارة الشباب والرياضة فى العام 2004م.

تم عقد منتدى حول إدماج المكون السكانى فى مناهج التعليم العالى تنفـيذاً للبند (د) من قرار مجلس الوزراء رقم (48) لسنة 2002م والذى ينص على "إنفاذ برامج تدريسية في التعليم العالي في مجال التأهيل والتكوين العلمي والمهني للطلاب في الجوانب المتصلة بالسكان وأن تكون الدراسات السكانية واحدة من إهتمامات السياسات التعليمية بالجامعات والمعاهد العليا المختلفة".

كما تم إعداد كتيب حول موجهات إدماج السياسة القومية للسكان في الخطط والبرامج التنموية القطاعية حيث تم إستجلاب خبير وطنى لإعداده كأحد أنشطة مشروع الإطار المؤسسي للسياسة القومية للسكان الذى يموله صندوق الأمم المتحدة للسكان.

أيضاً تم عقد ورشة عمل حول قضايا المأوى فى ظل السلام 2005م شاركت فيها المجالس الولائية للسكان وكافة الشركاء وذلك بالتنسيق مع المجلس القومي للتنمية العمرانية.

فى العام 2007م وللوقوف علي أهم أسباب الهجرة الخارجية ووضع سياسات للتقليل منها، تم عقد ورشة عمل عن التحديات الديموغرافية في المرحلة المقبلة ، الهجرة الخارجية (الواقع ، التحديات وأفاق المستقبل) بالتعاون والتنسيق مع مركز دراسات الهجرة التابع لجهاز شئون السودانيين العاملين بالخارج. كما شاركت الأمانة العامة مع مركز دراسات الهجرة ووزارة العدل ووزارة الداخلية فى وضع قانون لمنع الإتجار فى البشر والذى تمت المصادقة عليه فى العام 2010م.

وفى إطار الإستعداد لعقد مؤتمر السكان الخامس، تم فى العام 2005م إعداد كتيب شمل سبعة أوراق عمل محورية قام بإعدادها خبراء فى مجال السكان والتنمية تضمنت الوضع الراهن للسكان فى السودان وآفاق المستقبل، السلام والسكان والتنمية، الصحة الانجابية وتنظيم الأُسرة والحقوق الإنجابية، الهجرة والتحضر ووضع المرأة السودانية فى ظل ديناميات السكان والتحول الإجتماعى. إلا أن التمويل وقف حجر عثرة أمام قيام المؤتمر آنذاك ويجرى الآن الإعداد لعقده ومن المؤمل قيامه فى العام القادم.

وفى مجال رفع الوعي بالقضايا السكانية تم فى العام 2005م تنفيذ مشروع "نحو وضع إطار قانوني لمحاربة ختان الإناث" بتمويل من منظمة اليونسيف حيث تم عقد سلسلة من ورش العمل التوعوية بالمخاطر الصحية والنفسية للختان، إضافة الى تناول الجانب القانوني حول الختان وذلك فى عدد 5 من ولايات السودان التى بها نسبة إنتشار كبيرة للختان وذلك بالشراكة مع وزارة الصحة، المجلس القومي لرعاية الطفولة، معهد الإصلاح القانوني وكلية الطب بجامعة الخرطوم.

وفى ذات الإطار، تم عقد ورشتي عمل تدريبيتين في مجال السكان، الصحة الإنجابية ومحاربة العادات الضارة بولايات شمال وجنوب كردفان والذي مولته أيضاً منظمة اليونيسيف فى العام 2006م.

فـى العـام 2006م تـم تفيـذ برنـامج تـدريبي للشـركاء علـى المسـتويين القـومي والـولائي لمـدة إسـبوعين حـول برنـامج الاسقاطات السكانية (إسبكترم) بدعم فنى أيضاً من خبراء فريق الدعم والمساندة القطرى.

تلا ذلك ورشة عمل تدريبية أيضاً للشركاء فى 2007م حول التخطيط الإستراتيجى وإدماج القضايا السكانية. وفى العام 2009م تم تدريب بعض العاملين بالأمانة العامة والشركاء ممثلين فى الجهاز المركزى للإحصاء ومنظمات المجتمع المدنى حول مفاهيم إدماج القضايا السكانية فى الخطط والبرامج القطاعية من خلال الدورة التدريبية التى نظمها المركز الديموغرافي بالقاهرة. فى العام 2008م تم إبتعاث ممثلين إثنين من الأمانة العامة للمشاركة فى التدريب متوسط المدى حول الإدماج ونظم المتابعة والتقييم بكينيا حيث قاما بتدريب العاملين بالأمانة العامة.

ومنذ العام 2008م يعقد منتدى شهرى حول القضايا السكانية المختلفة بمشاركة كافة الشركاء حيث تناول الهجرة، الامومة الآمنة، النوع الإجتماعي، القضايا البيئية الملحة، الشباب، السلام والهجرة العائدة والتحديات، الخصوبة، قضايا الطفولة والأمومة ، العادات الضارة بصحة الأم والطفل (ختان الإناث والزواج المبكر)، الإعلام ودوره فى دعم القضايا السكانية، الأيدز والأمراض المنقولة جنسياً، وضع المرأة فى القوانين وغيرها من القضايا السكانية. إلا ان هذا المنتدى اصبح يعقد فى فترات متباعدة نسبة لقلة التمويل.

منذ العام 2003 تم فتح ملف لقضايا السكان بالهيئة القومية للإذاعة السودانية وبث برامج حول القضايا السكانية المختلفة. وإستمرت هذه البرامج حتى العام 2009 إلا أنها توقفت إيضاً بسبب التمويل.

وفي ذات الصدد، تم إعتماد السياسة القومية للسكان كركيزة أساسية في الإعداد للإستراتيجية القومية للتوعية السكانية، إذ شرعت أكاديمية السودان لعلوم الإتصال التابعة لوزارة الإعلام والإتصال بالتعاون مع كافة الجهات ذات الصلة في الإعداد لهذه الإستراتيجية التي تهدف لتعزيز قدرات المؤسسات الوطنية في تنفيذ أنشطة التوعية السكانية، إنتاج وبث المواد الإعلامية السكانية إضافة إلى فتح الحوار مع البرلمانيين والتنفيذيين والإعلاميين ورجال الدين والمجموعات المؤثرة في القضايا السكانية. كما تمت مراجعة سياسات وإستراتيجيات الصحة الإنجابية بالتركيز على وفيات الإمهات لتحقيق الهدف الخامس من أهداف الألفية التنموية فى العام 2013م.

تم تنفيذ مشروع حول رفع الوعي بالقضايا السكانية وإدماجها فى برامج الخدمة الوطنية للشباب وفصول محو الامية وذلك بالتعاون مع صندوق الأمم المتحدة للسكان، وزارة الصحة ممثلة فى إدارة الصحة الإنجابية، البرنامج القومى لمكافحة الأيدز ووزارة التربية والتعليم من خلال تقديم محاضرات فى معسكرات الخدمة الوطنية للطلاب حيث تمت الإستفادة من التجربة التركية فى هذا المجال.

وقد تم تنفيذ مشروع يتضمن سلسلة من ورش العمل والسمنارات والحلقات الدراسية، قام بتمويله صندوق الأمم المتحدة للسكان حول التوعية بأهمية تعداد السكان وكيفية الإستفادة من بياناته فى وضع البرامج والخطط التنموية على المستويين القومي والولائي وذلك بالتعاون مع الجهاز المركزي للإحصاء.

عُقدت سلسلة من ورش العمل التنويرية لعرض تقرير السودان حول أهداف الالفية التنموية للعام 2010م للمخططين وصانعي القرار على مستوى قطاعات مجلس الوزراء وكافة الشركاء وأصحاب المصلحة والأجهزة الإعلامية وذلك على المستويين القومي والولائي.

فى العام 2013م تم الفراغ من إعداد إستراتيجية للتوعية والاتصال السكانى بواسطة خبراء فى مجال الإعلام والسكان، نتج عنها تكوين لجنة إعلامية لتنفيذ خطة وبرنامج عمل الإستراتيجية وذلك تحت إشراف الأمانة العامة للمجلس القومي للسكان.

أيضاً تم عقد سلسلة من ورش العمل فى عدد 4 ولايات (الخرطوم، القضارف، جنوب دارفور وشمال كردفان) حول الترابط بين ديناميات السكان والتغيرات البيئية حيث تم إعداد ورقتى عمل، الاولى حول الترابط بين ديناميات السكان والتغيرات البيئية والأخرى حول تحليل سياسات المؤسسات ذات الصلة بالسكان والبيئة (المجلس القومي للسكان والمجلس الأعلى للبيئة) وذلك بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة.

فيما يخص متابعة مقررات مؤتمر القاهرة الدولى للسكان والتنمية لما بعد العام 2014م، تم ملء الإستبيان الخاص بمتابعة هذه المقررات بالتعاون مع كل الشركاء المعنيين بمحاور الإستبيان وإعداد تقرير السودان وتقديمه فى الجمعية العامة للأُمم المتحدة بنيويورك في 2014م.

فى العام 2014م تم عقد ورشة عمل حول العلاقات المترابطة بين السكان والبيئة والنوع الإجتماعي، كما تم عقد لقاءات تفاكرية لمنظمات المجتمع المدنى حول البرنامج التنفيذى للسياسة القومية للسكان 2015 إضافةً الى عقد ورشة حول التغير المناخي وآثاره على تحقيق الأهداف الإنمائية فى السودان في عام 2014م. كما تم إستصحاب المجتمع المدني من خلال سمنارات تنويرية حول المؤتمر الدولي الثالث لتمويل أهداف التنمية المستدامة للقطاع الحكومي، المجتمع المدني والقطاع الخاص في عام 2015.

الشراكات

تعتبر الشراكات مع الجهات ذات الصلة من الآليات الهامة التى تساهم في تنفيذ العمل السكاني.

الشراكات المحلية

تم عمل بروتوكول شراكة مع المجلس القومي للتخطيط الاستراتيجي، الإتحاد الوطنى للشباب السوداني وأكاديمية السودان لعلوم الاتصال، جمعية الديموغرافيين السودانية. ويجرى الآن الإعداد لعقد مزيد من الشراكات مع وزارة الشباب والرياضة والمجلس القومي للمعاقين.

الشراكات الإقليمية والدولية

للأمانة العامة علاقات ممتدة مع العديد من المؤسسات والمنظمات الدولية ذات العلاقة بالسكان والتنمية على سبيل المثال لا الحصر إدارة السياسات السكانية والهجرة والمغتربين بجامعة الدول العربية، مجلس السكان الدولي، الجامعة الأمريكية بالقاهرة، اللجنة الإقتصادية والإجتماعية لغربى آسيا التابعة للأمم المتحدة (الإسكوا)، اللجنة الإقتصادية لأفريقيا التابعة للأمم المتحدة، الإتحاد الأفريقي، المعهد العربي للتخطيط بالكويت، المركز الديموغرافي بالقاهرة.

مذكرات التفاهم الدولية فى مجال السكان والتنمية

في إطار سعي حكومة السودان لتعزيز التعاون مع الدول الصديقة والشقيقة فى كافة مجالات التنمية، حظي مجال السكان بإفراد مساحات فى تلك الإتفاقيات كان أهمها إبرام مذكرة تفاهم مع جمهورية مصر العربية في مجال السكان حيث تم توقيع المذكرة في عام 2002م بالقاهرة وتم إعداد برنامج عمل لمذكرة التفاهم تم تفعيله من خلال الزيارات المتبادلة بين مجلسي السكان فى الدولتين والمشاركة فى المؤتمر القومي للسكان فى القاهرة وتوفير فرص تدريبية بالمركز الديموغرافي بالقاهرة. كما تم عقد مذكرة تفاهم مع كل من جنوب افريقيا، الجزائر واثيوبيا إلا انها لم تفعل.

3- الوضع الراهن وتحديد الأولويات فى مجال السكان والتنمية

بدأ السودان- كغيره من الدول – يدرك الأهمية النسبية لوضع السياسات السكانية والتنموية وترجمة أهدافها الرامية لتحسين نوعية حياة السكان والمساواة بين الجنسين وتمكين الحقوق التعليمية والإنجابية والمهنية والسياسية للأفراد. على إثر ذلك، بدأت محاولات جادة لدمج أهداف السياسات السكانية ومتغيراتها الديموغرافية في خطط وبرامج التنمية المستدامة وتوفير عناصر البيئة الداعمة لإنجاحها على أرض الواقع. والسؤال الذي يطرح نفسه هو: ماهي أولويات العمل السكاني التي من خلالها يتم تحقيق تنمية إقتصادية وإجتماعية مستدامة؟ وإلى أي مدى نجحت السياسات التنموية في إدماج القضايا السكانية في السودان؟. سنحاول فيما يلي الإجابة على هذين السؤالين.

تحديد الأولويات

وفقا للشروط المرجعية لكتابة هذا التقرير والتى تنص على تحديد الأولويات الوطنية في مجالات السكان والتنمية، كان لزاماً علينا تحليل الوضع الراهن في هذا المجال ومن ثم تحديد الأولويات.

تحليل الوضع الراهن

التغيرات الديموغرافية في السودان

قدر سكان السودان في تعداد عام1955/ 1956م بحوالي 10.25 مليون وتزايد إلي 14.11 مليون في عام 1973م والي 20.59 مليون في عام 1983م والي 25.1 مليون نسمة فى 1993م وفي 2008م أصبح 39.1 مليون نسمة. و قد حدث التغيير الكبير في النمو السكاني خلال التعدادين الأخيرين بنسبة 53% (الشكل رقم 2).

الشكل رقم (2): حجم السكان في السودان في الفترة من 1956-2008

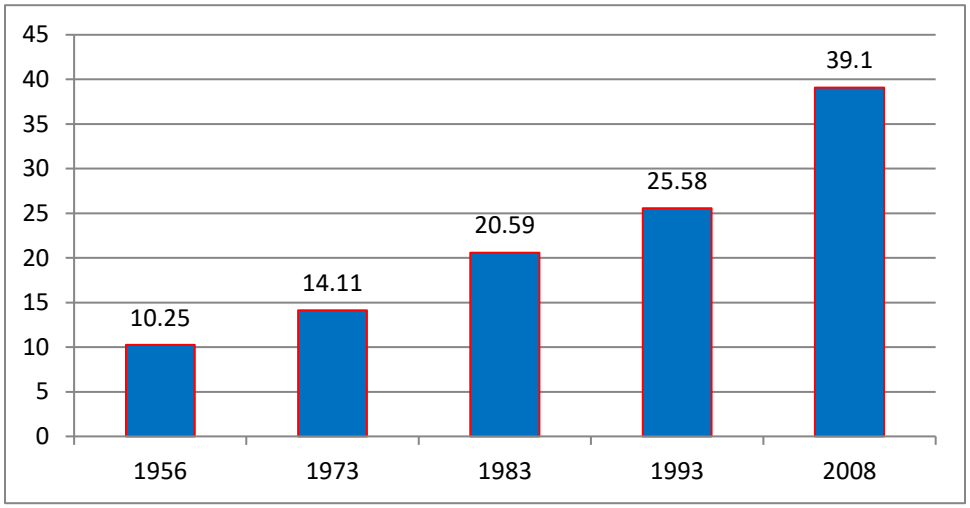

المصدر: بيانات الجهاز المركزي للاحصاء، 2008م

وحسب الإسقاطات السكانية، فإن سكان السودان سيرتفع عددهم عام 2031 إلى حوالي 55.5 و 58.6 و 61.7 مليون نسمة حسب المشاهد المحتملة لنمو السكان: منخفض، وسيط وعالي على التوالي.

وحسب ذات المصدر، يتفاوت معدل النمو السكاني بين الولايات حيث يبلغ أعلى معدل بولايات القضارف وجنوب كردفان 5.1% لكل منهما. كما وأن أقل معدل نمو سجلته ولاية شمال دارفور 1.08% وهو معدل نمو لا يتناسب مع نسبة الاطفال التي تقدر بحوالى 44% وربما يكون ذلك ناتج من طبيعة البيانات أو الفرضيات التي تمت بها الإسقاطات. (الجدول رقم 1)

التركيب العمري والنوعي

يشير التركيب العمري إلى أن هيكل السكان يتصف بأنه يافع حيث تقدر نسبة السكان أقل من 15 سنة بحوالى 41% و يتوقع أن تهبط نسبة صغار السن إلى حوالي 37% بحلول عام 2031م. (وثيقة السياسة القومية للسكان،2011) . وهنالك ولايات بلغت فيها نسبة صغار السن إلى أقل من النسبة المستهدفة في وثيقة تحديث السياسة القومية للسكان، من بينها الولاية الشمالية، ولايات الخرطوم، نهر النيل والبحر الأحمر.

تتجاوز نسبة الذكور للإناث بصورة واضحة فى ولايتي البحر الأحمر وكسلا حيث تبلغ 133 و 123من الذكور مقابل 100 من الاناث على التوالي، وربما يرجع ذلك لثقافة المجتمع في عدم رغبة الذكور في الغبلاغ عن الإناث في التعداد. أما في ولاية الخرطوم، فتصل النسبة الى حوالي 112 من الذكور مقابل 100 من الإناث وذلك لانها من أكثر الولايات المستقبلة للهجرة والتى فى أغلبها هجرة إنتقائية للذكور. ويزيد عدد الذكور عن الإناث بنسبة بسيطة فى الولاية الشمالية وولايات نهر النيل والقضارف وشمال دارفور والنيل الأزرق وجنوب دارفور ويقل عدد الذكور عن الإناث فى بقية الولايات بنسب بسيطة.

جدول رقم (1) : تقدير معدل النمو السنوي ،التوزيع النسبي والتركيب العمري والنوعي للسكان حسب الولايات للعام 2031م

الولاية	السكان 2013		نسبة الاطفال اقل من 15سنة	نسبة النوع	معدل النمو السنوي 2008-2013م
	عدد السكان	نسبة %			
الشمالية	813686	2.25	31.7	102	3.0
نهر النيل	1309129	3.62	36.0	104	3.1
البحر الاحمر	1366991	3.78	36.1	133	3.1
كسلا	2133663	5.89	38.6	123	3.5
القضارف	1739478	4.81	45.6	101	5.1
الخرطوم	6534795	18.06	34.7	112	4.3
الجزيرة	4285408	11.85	39.7	93	3.6
النيل الابيض	2086650	5.76	42.2	96	3.7
سنار	1580357	4.36	42.8	94	4.1
النيل الازرق	965573	2.67	47.0	102	2.9
شمال كردفان	3073921	8.49	45.5	92	4.7
جنوب كردفان	1811805	5.01	48.1	97	5.06
شمال دارفور	2231305	6.16	43.9	104	1.08
جنوب دارفور	4701291	12.99	45.6	109	2.7
غرب دارفور	1529728	4.23	46.9	94	3.1
الاجمالى	36163780				

المصدر : المجلس القومي للسكان، حسبت من قاعدة بيانات الجهاز المركزي للاحصاء إسقاطات السكان 2008-2031م

قُدر عدد السكان الأطفال دون سن الخامسة عشر في2011م بحوالي 14,4 مليون و بحوالي 22,2 مليون في منتصف عام 2031. ويُتوقع أن تمثيلهم النسبي سيهبط من حوالي 42% إلي 37.9% في ذات الفترة. أيضاً يُقدر عدد السكان كبار السن بحوالى 1.7 مليون وسيزيدون إلي 3.5 مليون وستزيد نسبتهم من 4.9% إلي 6.1% لذات الفترة. أما السكان في سن العمل، فيقدرون بحوالي 18 مليون و سيزيدون إلي 32 مليون وتزيد نسبتهم من 50% إلي 53% لذات الفترة .

وتهدف السياسات الى تحويل الهيكل العمري من هيكل يافع إلي هيكل فتي لتعظيم الفائدة من الفرصة الديموغرافية بزيادة نسبة السكان في سن العمل مما يفضي إلي تقليل معدل الإعالة الديموغرافية من 0.83 في عام 2011م إلي 0.71 في عام 2031، ألا أنه وبالنظر الي الهرم السكاني المتوقع لعام 2031م (الشكل رقم 3)، نجد أن الزخم الديموغرافي سيستمر الي نهاية فترة الخطة ربع القرنية ، حيث أن فئة صغار السن في تزايد وهذا يستوجب التدخل السريع قبل أن تزيد نسبة الإعالة الكبرى لإغتنام الفرصة الديموغرافية الذي سيسهم في التوازن بين التنمية الإقتصادية والإجتماعية ومن ثم رفاه السكان.

إن هذا المسار الديموغرافي وراءه متغيرات تتشكل بالعلاقات السكانية والإنمائية المتجددة عبر مرور السنينن. وإن الفهم الموضوعي لحاضر الأوضاع الديموغرافية لا يتحقق بمعزل عن التحولات التاريخية للمتغيرات السكانية كالخصوبة والوفيات والهجرة. كما لا يمكن إحداث الإدراك الواعي لسلوك هذه المتغيرات دون الإستيعاب لعمق المحددات الإقتصادية والإجتماعية والثقافية لتلك المتغيرات.

الشكل رقم (3): الهيكل الهرمي لسكان جمهورية للسودان الحالي والمستهدف 2011م و2031

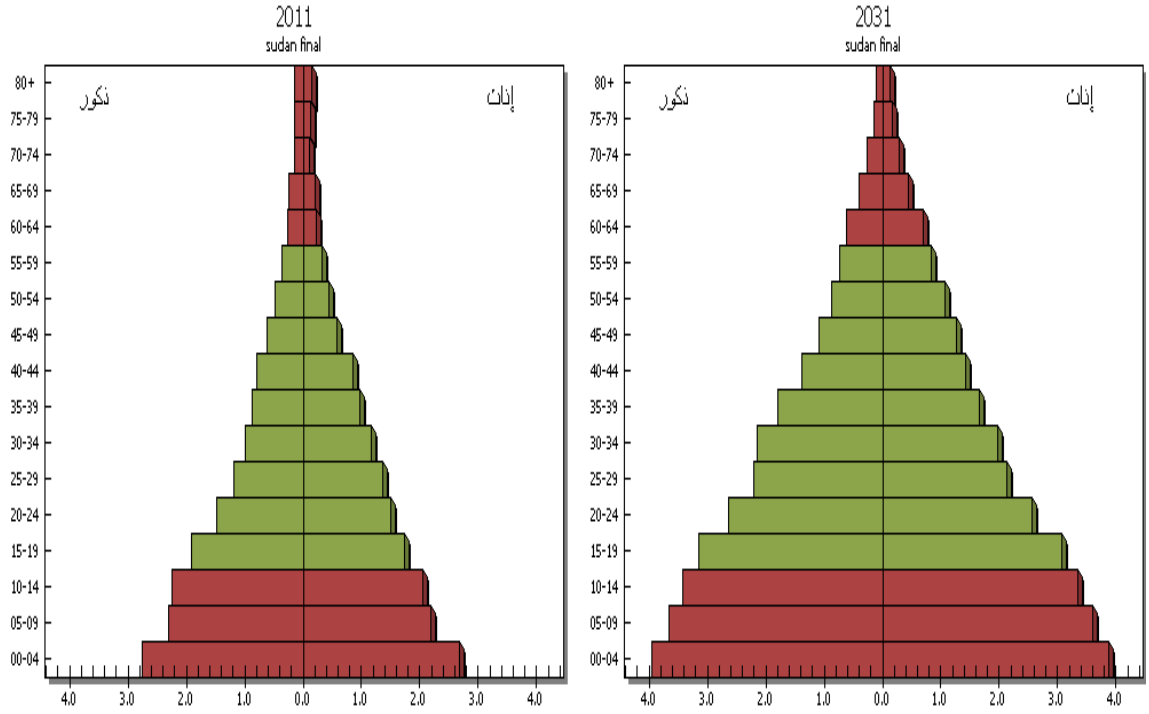

المصدر: المجلس القومي للسكان

الكثافة السكانية

تشير بيانات تعداد 2008 إلى أن هنالك تبايناً فى معدلات الكثافة السكانية بين الولايات. وقد سجلت الولاية الشمالية أقل معدل كثافة، حيث تضم 2.25% من جملة السكان، تليها ولاية النيل الأزرق وتضم 2.67% . أما أعلى نسبة سكان فقد سجلتها ولاية الخرطوم وهو ما يقارب 18%، تليها جنوب دارفور ثم الجزيرة. والجدير بالذكر أن حوالي 43% من السكان يتمركزون فى هذه الولايات الثلاثة.

الخصوبة:

تعد الخصوبة البشرية من أكثر المتغيرات الديموغرافية تأثيراً على معدلات النمو السكاني والهيكل العمري. كما تعتبر معدلات الخصوبة الجارية ذات أهمية خاصة لعمليات التخطيط التنموي وإتخاذ القرار. وتشمل معدل المواليد الخام ، معدل الإنجاب العام ، معدلات الإنجاب العمرية ومعدل الخصوبة الكلي.

تشير نتائج التعدادات والمسوحات الى أن إتجاه معدل الخصوبة الكلي (أي متوسط المواليد للمرأة) كان في تدن عبر الزمن حيث انخفض من 6.6 مولوداً لكل امرأة في تعداد 1993م م إلى 5.5 مولوداً في تعداد 2008م والى 5.2 في المسح العنقودي متعدد المؤشرات. الشكل (4) يوضح ذلك.

الشكل رقم (4): اتجاه معدل الخصوبة الكلي في السودان في الفترة من 1993-2014

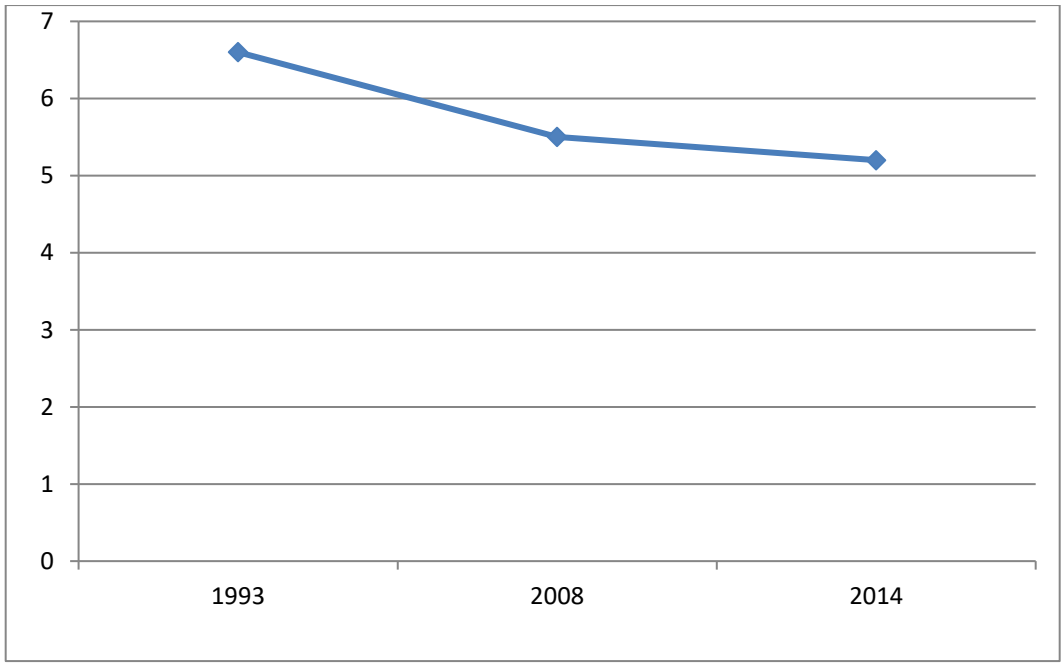

المصدر : حسبت من بيانات التعدادات والمسح العنقودي متعدد المؤشرات 2014

محددات الخصوبة

يعتبر الزواج الأول هو المحدد الأساسي للخصوبة في كثير من المجتمعات لذلك، فان العمر عند الزواج الأول هو المحدد الرئيس للخصوبة بالإضافة إلى ذلك يعتبر مستوى التعليم ونمط المعيشة والمشاركة في النشاط الإقتصادي من المحددات الأخرى.

وحسب بيانات التعداد (2008)، فإن متوسط معدل المواليد للنساء في الفئة العمرية (45-49) هو (5.6) مولود حي ويبلغ أعلى مستوى (6.7) مولود للائي تزوجن في عمر أقل من 15 سنة ويتناقص بصورة عكسية مع العمر عند الزواج الأول حتى يصل إلى 1.3 مولود للائي تزوجن في عمر (40-44). تجدر الإشارة إلى أن حوالي 12% من الإناث في الفئة العمرية (15-19) قد تزوجن قبل بلوغهن سن الخامسة عشر حسب المسح العنقودي متعدد المؤشرات عام 2014م.

أما النشاط الاقتصادي، فتشير البيانات إلى أن متوسط المواليد للنساء غير الناشطات إقتصادياً في الريف تبلغ 6 مواليد بينما تنخفض إلى 4.6 مولود للناشطات إقتصادياً والمقيمات بالحضر.

وخلاصة الأمر، نجد أن الخصوبة ظلت تنخفض عبر الزمن خلال العقدين الماضيين بسبب التعليم وعمل المرأة وزيادة معدلات التحضر (تقرير الوضع الراهن،2011).

الصحة

إن التغيرات في التركيب العمري للسكان ترافقها تغيرات في نسب الأمراض وفي أسباب الوفاة (الإنتقال الوبائي). إذ أن الأمراض غير المعدية كالسرطان وأمراض الدورة الدموية وأمراض السكري وأيضا أمراض الكلى المزمنة أصبحت في تزايد مستمر بجانب الإنتشار المتكرر لوباء السحائي البكتيري، الإسهال المائي والحمى.

الملاريا

تمثل الملاريا تحدياً كبيراً في السودان. وإستناداً على النماذج المناخية، هنالك 75% من السودانيين (نحو 24 مليون) معرضون للإصابة بالملاريا. وتقدر عدد الإصابات ما بين 3-5 ملايين إصابة سنوياً والوفيات ما بين 3 - 6 آلاف حالة وفاة. وقد بلغت نسبة الإصابات الجديدة لعام 2009م نحو 7430 من بين كل مائة ألف من السكان، وبمعدل 3.6 وفيات لكل مائة ألف من السكان.

وقد أوضحت الدراسات أن الملاريا تشكل نسبة 37.2% من معدل وفيات الأمهات في السودان، كما تؤدي إلى ضياع 22% من أيام العمل وفق الدراسات التى أُجريت في الفترة ما بين 1990 إلى 1996م. وفي العام 1998 وقع السودان على المبادرة العالمية لدحر الملاريا كمبدأ تنظيمي لأنشطة وإسترتيجيات مكافحة الملاريا وذلك بتبني الإستراتيجيات الجديدة مع الإهتمام الأكبر بالتشخيص المبكر والعلاج الناجع والوقاية المتعددة المداخل. كما تم إنشاء البرنامج القومي لمكافحة الملاريا بهدف خفض وفيات وإصابات الملاريا بنسبة 50% بحلول 2012 بالسودان.

وكنتيجة للجهود التى بذلها البرنامج، فقد هبط معدل انتشار الملاريا من 3.7 % إلى 1.8 % خلال الفترة من 2005 الى 2009. والحالات المبلغ عنها قد إنخفضت من 7.5 مليون حالة في عام 1990 إلى 2.3 مليون حالة في عام 2009. وبذلك لم تعد الملاريا من بين أعلى 10 أسباب للوفاة في السودان كما كان فى السابق. (تقرير أهداف الألفية، 2015م).

الدرن

يعتبر الدرن من الأمراض التى تنتشر بسهولة ويرتبط إرتباطاً وثيقاً بإنتشار مرض الأيدز والفقر. وقد قُدرت حالات مرض الدرن في العام 2009 بما يقارب 18.536 حالة بمعدل 60 شخص لكل 100 ألف من السكان. (تقرير اهداف الألفية التنموية، 2010).

إنخفض معدل الوفيات بين المصابين بمرض الدرن بأكثر من النصف (من 53 لكل 100 الف نسمة في عام 1990 إلى 25 في عام 2014). وتتركز حالات السل في شرق السودان، كما أن 78.4% من الحالات المبلغ عنها تتركز في الفئة العمرية (15- 54) سنة والتى تمثل الفئات العمرية المنتجة، مما يعني أن السل يؤثر سلباً على الإنتاجية والنمو الإقتصادي.

الأيدز

يعتبر معدل انتشار فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز منخفض في السودان مقارنة بالدول المجاورة. ووفقاً لآخر التقديرات للعام 2014م والتي أعدتها الحكومة والأمم المتحدة، فإن معدل الإنتشار لفيروس نقص المناعة البشرية هو0.2% للسكان فى الفئة العمرية (15- 49) سنة مقارنة مع معدل إنتشار قُدر بحوالي 0.67% وفقاً للمسح الذى أجراه البرنامج القومي لمكافحة الأيدز فى العام 2009م . كما بلغ عدد السكان الذين يتعايشون مع الفيروس 53 ألف شخص، منهم 49 الف في الفئة العمرية (15-49) سنة. ويُقدر عدد النساء اللائى تبلغ أعمارهن 15 عاماً فما فوق واللائى يتعايشن مع الفيروس 23 ألف إمرأة. كما بلغ عدد الوفيات المنسوبة إلى الإيدز في عام 2014 مايقارب 2900 حالة وفاة.

ويبلغ متوسط معدل إنتشار الإيدز بين النساء الحوامل اللائي يراجعن مراكز رعاية الحوامل حوالي 0.19 % حيث ويُقدر بحوالي 0.33% في المناطق الريفية، 0.14% فى المناطق الحضرية، 0.26 في مناطق النزوح 0.27% وفي مناطق اللاجئين (البرنامج القومي لمكافحة الايدز، 2009).

وقد وضعت الحكومة آليات التنسيق حول الوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية/الأيدز وذلك بإنشاء البرنامج القومي لمكافحة الإيدز لوضع السياسات والإجراءات للحد من العدوى به بحيث لا يمثل مصدر قلق للصحة العامة.

ومن المقلق حقاً أن النسبة المئوية في الفئة العمرية (15-49) الذين سمعوا عن مرض الايدز حسب المسح العنقودي متعدد المؤشراتفي عام 2014م هي 74.8% والنسبة المئوية للشابات في الفئة العمرية (15-24) اللائي لديهن معرفة صحيحة بطرق الوقاية من العدوى بفيروس الايدز عن طريق الممارسة الجنسية هي 8.5% مما يستدعي التدخل السريع.

وفيات الأطفال

يعتبر معدل وفيات الاطفال دون الخامسة ووفيات الأمهات من أهم مدلولات التنمية في أية دولة. الشكل رقم (5) يوضح أن هناك انخفاض مستمر في معدلات وفيات الرضع ووفيات الاطفال دون الخامسة في الفترة من 1995م الى 2014م، ومن الواضح أن معدلات وفيات الرضع أدني من معدلات وفيات الأطفال دون الخامسة.

الشكل رقم (5): معدل وفيات ألأطفال ووفيات الرضع دون الخامسة ووفيات الرضع 2014

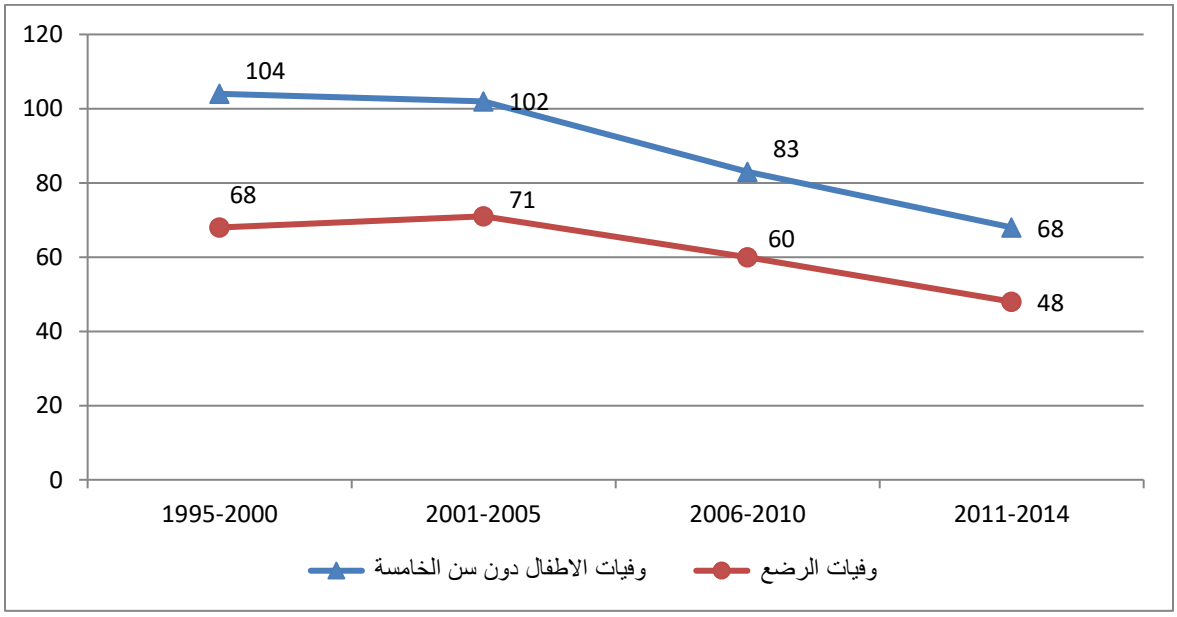

المصدر : حسبت من بيانات المسح العنقودي متعدد المؤشرات 2014

على الرغم من أن معدلات وفيات الرضع والأطفال دون الخامسة قد تحسنت بالنسبة للسودان ككل، ألا أن بيانات التعداد الخامس أظهرت تباين واضح في هذه المعدلات بين الولايات، حيث نجدها مرتفعة بشكل إستثنائي في المناطق المتضررة من النزاع في دارفور وشرق السودان وكردفان كما في الشكل (6). هناك بعض الاختلافات الطفيفة بين الولايات الشمالية مع أدنى المعدلات في الخرطوم .كما أن الأطفال دون الخامسة في دارفور عرضة للوفاة قبل عيد ميلادهم الخامس بفرصة أكبر مرتين ممن هم في سنهم في المنطقة الوسطى.

الشكل رقم (6): معدلات وفيات الأطفال دون الخامسة حسب أقاليم السودان،2008

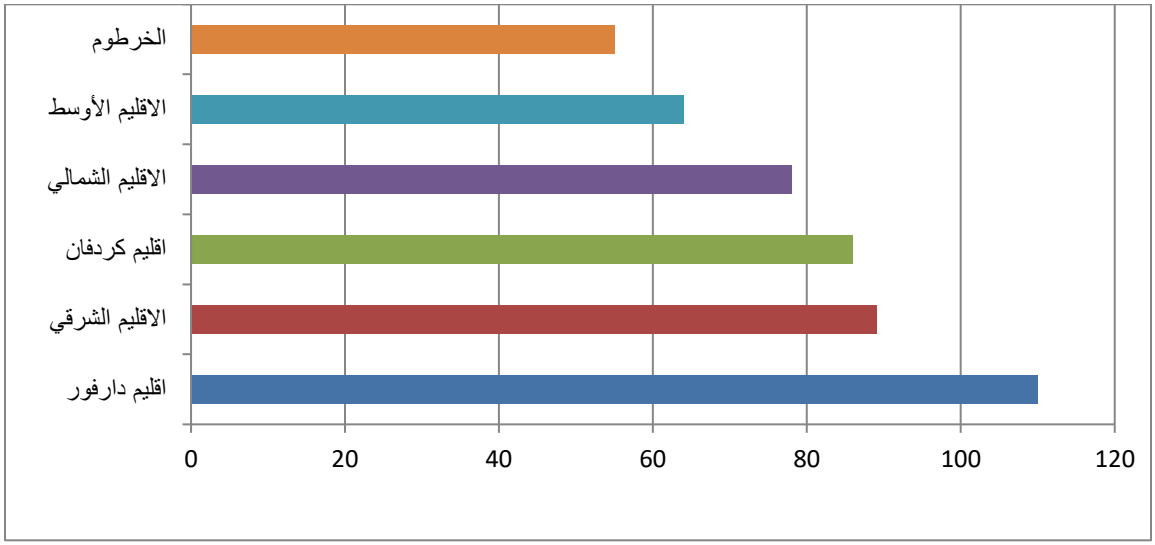

المصدر: المجلس القومى للسكان، تقرير اجندة بحوث السكان والتنمية 2011

والجدير بالذكر أن السياسة القومية للسكان لعام 2012 في محور الوفيات هدفت الى الأخذ بالأسباب لخفض وفيات الأطفال دون سن الخامسة الى 8 لكل ألف ولادة حية بحلول عام 2031م، التحكم في أمراض الطفولة الستة وبلوغ التغطية الكاملة فى التحصين 100 % بحلول العام 2031م، خفض نسبة الأطفال المصابين بقصر القامة الحاد من 15.7 الى 3.9 والمصابين بالهزال من 5.3 الى 2.7 فى ذات الفترة.

التحصين الكامل

يعتبر التحصين الكامل ضد أمراض الطفولة وسيلة هامة لزيادة بقاء الأطفال ومن ثم زيادة العمر المتوقع عند الولادة . وحسب بيانات مسح صحة الأُسرة 2010م، فقد بلغت نسبة التحصين الكامل 49.4%. وقد سجلت ولاية سنار أعلى نسبة وهى 65.1% تليها ولايات النيل الأزرق، الجزيرة والخرطوم بنسب 64.7%، 62.2% و60.9% على التوالى. أما ولايتى البحر الأحمر وجنوب دارفور فقد سجلتا أدنى المعدلات وهى 35.1% و 34.1% على التوالى.

تسجيل المواليد

يعتبر تسجيل المواليد من الحقوق الأساسية للأطفال والتى نصت عليها المواثيق والإتفاقيات الدولية بشأن الطفل حيث يترتب على ذلك حقوق أُخرى بما فيها حقه فى التعليم والميراث. نجد أن الأطفال الذين تم تسجيلهم في السودان لا يتجاوز 59% حسب بيانات مسح صحة الأُسرة 2010م.

العمر المتوقع عند الميلاد

يعتبر العمر المتوقع عند الميلاد مؤشراً تركيبياً يعبر عن الحالة الصحية والتغذوية للسكان ومعدلات الوفيات. وقد إنعكس الإنخفاض في معدلات الوفيات إيجاباً على توقعات الحياة عند الميلاد، حيث إرتفع هذا المؤشر من 38.2 سنة (1956م) إلى 61.1 سنة (2010م) (الشكل رقم 7).

الشكل رقم (7): أمل البقاء علي قيد الحياة

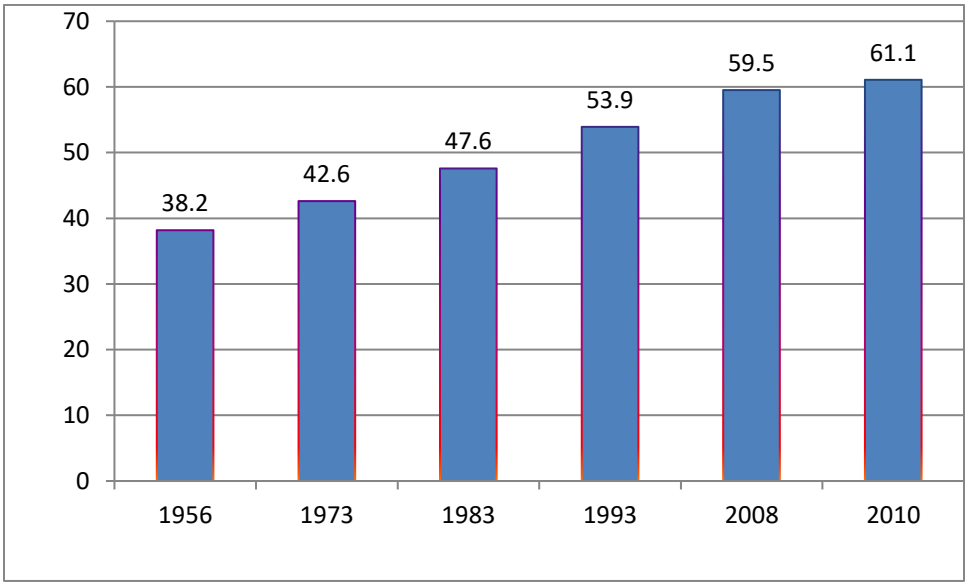

المصدر: تقرير الوضع الراهن،2011

أرجعت بعثة التقييم المشتركة بين الحكومة والأُمم المتحدة عام 2005 الأسباب الكامنة وراء ضعف مخرجات النظام الصحي في السودان إلى ضعف التمويل غير المتوازن، والتفاوت في توافر الخدمات بين الريف والحضر. على إثر ذلك، وضعت الحكومة إستراتيجية القطاع الصحي لخمس سنوات (2007-2011) و (2012-2016) حيث وضعت إطاراً لإصلاح النظام الصحي وتعزيز المساواة في الحصول على الخدمات الصحية الجيدة. كما أشارت هذه الإستراتيجيات إلي ضرورة أن يتسق واقع خطى التقدم الاجتماعي شاملاً الصحة مع واقع النمو الإقتصادي للمجتمع. وهكذا يتضح أن الرؤية الإستراتيجية لم تتعامل مع الصحة على أنها قطاع خدمي وحسب، بل هدف اجتماعي رئيسي تتكامل جهود كل القطاعات الأخرى لتحقيق شموله وتطوير الخدمات الصحية المقدمة عبر القطاع الصحي.

هذا بالاضافة الى أن الاستراتيجية الوطنية للصحة الإنجابية (2006-2010) إعتبرت الصحة الإنجابية كأولوية في تحسين صحة الأسرة وتحقيق رفاه السكان. فهي إستراتيجيات أساسية لتحقيق التقدم في أهداف الصحة والتغذية المحددة في

خطط التنمية الوطنية والأهداف الإنمائية للألفية المتفق عليها دولياً (المجلس القومى للسكان، تقرير أهداف الألفية الإنمائية،2010م).

من التحديات الواضحة التي تواجه القطاع الصحي تقديم الخدمات الصحية، وتشمل نظم المعلومات الصحية والطوارئ وعدم كفاية الموارد المادية والبشرية، ومشاكل التوزيع والإنتشار الناتج عن تركيز معظم الفئات والتخصصات الصحية في المناطق الحضرية، في حين أن المناطق الريفية ومناطق النزاعات تفتقر إلى هذه الكوادر. أيضاً الإنفاق على الرعاية الصحية يختلف من ولاية الى أخرى وبين المحليات مما يدل على تدني وعدم كفاية الإنفاق العام على الرعاية الصحية الأولية والتى تعتبر من التدخلات الرئيسية التى تستهدف غالبية الفقراء.

الصحة الإنجابية

شهدت وفيات الأمهات - بشكل غير متوقع- إنخفاضاً حاداً عن مستواه في عام 2006م حيث بلغ المعدل حوالي 1017 حالة وفاة لكل 000 100ولادة حية (المسح الصحي الأُسري، 2006) ، وإنخفض إلى 436 حالة وفاة لكل 100000 ولادة حية في تعداد 2008، و الى 216 حالة وفاة لكل 000 100ولادة حية في عام 2010 (المسح الصحي الأُسري ، 2010).وعلى الرغم من أن المسح في عام 2006 أُتهم بالتحيز الناتج عن أوزان العينة، أوضح فروقات كبيرة في معدل وفيات الأُمهات بين ولايات السودان حيث نجد أن أعلى المعدلات في مناطق النزاعات في دارفور وإلى حد ما في الاقليم الشرقي مقارنة مع بقية الولايات (الشكل،8). و كما ذكرنا أنفاً، فإن إنعدام الأمن يؤثر على صحة الأُمهات.

الشكل رقم (8): نسب وفيات الامهات حسب ولايات السودان

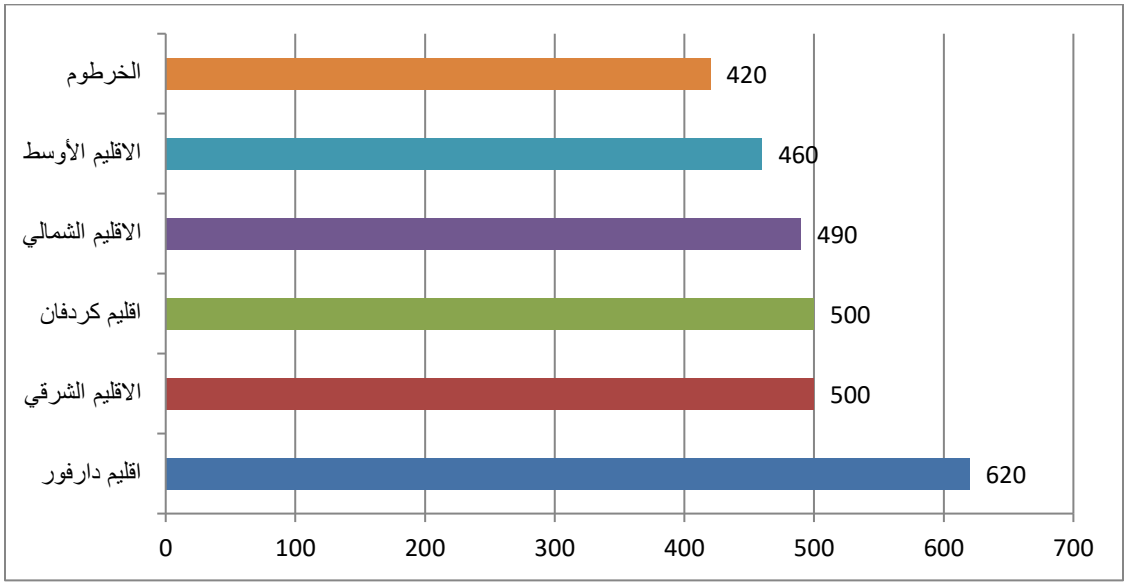

المصدر: الجهاز المركزي للسكان- تعداد 2008.

مرض الناسور البولي أو الفستيولا هو أحد الأمراض بالمتعلقة بالصحة الإنجابية ومرتبط ارتباطاً وثيقاً بالممارسات الإجتماعية الضارة مثل ختان الإناث وعدم الإهتمام بالولادة تحت إشراف كوادر طبية مدربة. و للمرض آثار إقتصادية وإجتماعية بالغة الخطورة. وقد أوضحت دراسة تم إجراؤها في مستشفي كسلا في شرق السودان (2010-2012) أن عدد المصابات بالمرض في فترة الدراسة كان حوالي 34 حالة قدر على أساسها معدل إنتشار للمرض يصل الى 7.7 لكل 100000 إمرأة في سن الإنجاب . إن إنتشار هذا المرض يتناسب مع ضعف مؤشرات الصحة الإنجابية مثل صعوبة الوصول إلى خدمات الرعاية التوليدية الطارئة لا سيما على مستوى الإحالة الإبتدائي، أو ضعف خدمات الأمومة وخاصة في مناطق النزاعات. لا تزال معظم النساء (72٪) يفضلن الولادة في المنزل، وأن معدلات إنتشار وسائل منع الحمل منخفضة للغاية (12%) مع إنخفاض الطلب على خدمات تنظيم الأسرة. وأن ما يقرب من 38٪ من الفتيات يتزوجن قبل بلوغهن الثامنة عشر من العمر حسب نتائج المسح العنقودي متعدد المؤشرات عام 2014م.

وقع السودان على الإعلان العالمي للأمومة الآمنة، والذى يهدف إلى تدريب عدد كاف من القابلات القرويات بحيث تكون هنالك قابلة واحدة لكل قرية على إمتداد القطر.

وقد زادت نسبة القابلات بحوالي 20% خلال أربع سنوات، وذلك نتيجة لتبنى الدولة للإستراتيجية القومية للقبالة عام 2008م. كما زادت نسبة الرعاية الطبية للحوامل من 61% (2006م) إلى 74%(2010م)،الى 79.1(2014) وإرتفعت نسب الولادات بواسطة كوادر طبية مدربة من 49% (2006م) إلى 72.5% (2010م) الى 77.7% (2014)، كما إنخفضت نسبة ختان الإناث في الفئة العمرية (14-10) من 72% في عام 2006م إلى 34.6% في عام 2010م الى 31.5 في عام 2014م.

تم ترتيب 133 دولة في العالم عام 2008 حسب مؤشر مخاطر الصحة الإنجابية والذي يتألف حسابه من 10 من مؤشرات الصحة الإنجابية، كما تم تصنيف البلدان وفقاً لمستوياتها إلى خمس مستويات وهى: مستوى مخاطرة عالي جداً، مستوى عالي، مستوى وسط، مستوى منخفض ومستوى منخفض جداً. ورغم التحسن الذي طرأ على بعض مؤشرات الصحة الإنجابية، فقد وقع السودان في فئة المخاطرة العالية ممايدل على إنخفاض مستوى الصحة الإنجابية.

الاطفال

شهد السودان خلال السنوات الأخيرة جهوداً مستمرة لمعالجة قضايا الأطفال، فقد تكامل دور الحكومة مع منظمات المجتمع المدني لتكوين قاعدة مجتمعية عريضة تملك المعرفة والوعي بحقوق الأطفال.

صادق السودان على إتفاقية حقوق الطفل في 1990م وأعقب ذلك، المصادقة على عدد من المواثيق والإتفاقيات الإقليمية والدولية المتعلقة بالطفولة. كما تعد إجازة قانون الطفل في عام 2010م خطوة تشريعية مهمة في مجال حقوق الطفل. دعمت الدولة بعض الآليات والمؤسسات القائمة، كالمجلس القومي للطفولة ومجالس رعاية الطفولة الولائية وشرطة حماية الأسرة والطفل.

رغم إجازة العديد من القوانين الخاصة بالطفولة، إلا أن هنالك قصوراً في المتابعة والتقييم لتلك القوانين على مختلف المستويات للتأكد من مدى نفاذها.

على الرغم من أن السودان قد أرسي إطاراً تشريعياً لدعم سياسات حقوق الطفل، إلا أن الطفولة تعاني من مشكلات عديدة، كالنقص الحاد في مؤسسات التعليم قبل المدرسي، اذ بلغ نسبة الأطفال في الفئة العمرية (36-59) شهراً والذين يلتحقون بالتعليم ما قبل المدرسي حوالي 22.3% حسب المسح العنقودى متعدد المتغيرات، وعدم تحقيق أهداف تعميم تعليم الأساس حيث بلغ صافي معدل الإستيعاب في التعليم الإبتدائي وصافي معدل الإلتحاق بالتعليم الإبتدائي حسب نفس المصدر حوالي 37% و 76.4% على التوالي، تدني الوضع الصحي للأطفال، نقص الوزن والتقزم (نحو ثلث الأطفال). هذا إضافة إلى مشكلات أخرى، كالعنف والتسرب المدرسي وعمالة الأطفال حيث ينخرط حوالي 25% من الأطفال في الفئة العمرية 5-17 سنة في نوع من أنواع عمالة الأطفال (المسح العنقودي، 2014) وتأثر الأطفال بالحروب والنزاعات وما يترتب على ذلك من نزوح وعدم استقرار.

معظم المؤسسات والهياكل العاملة في مجال الطفولة غير قادرة على تلبية متطلبات التخطيط لضمان إستمرارية الخدمة المقدمة للأطفال، في إطار من التنسيق والتكامل مع مختلف القطاعات على المستوى القومي والولائي بسبب قلة مواردها المالية وضعف كفاءة كوادرها البشرية.

الشباب

تُشكل شريحة الشباب التحدي الأبرز والسمة الغالبة في ملامح التركيبة السكانية لكون الشباب الفئة الأسرع نمواً بين الفئات العمرية، حيث تشكل الفئة العمرية 15-24 سنة خمس إجمالي السكان ويقدر عددهم حاليا بحوالي 6.7 مليون ويقدر أنهم سيصلون إلى 11.7 مليون بمعدل نمو سنوي أكبر من معدل نمو السكان (2.7) خلال العقدين القادمين وهي شريحة أفضل تعليما وأوفر صحة وأكثر تطلعا مما يجعلها شريحة دينامكية تعيد تشكيل العالم من حولنا. تعاني شريحة الشباب من إرتفاع فى معدلات البطالة حيث تزيد النسبة عن 25% وسط الشباب و 48% وسط حملة الشهادات الجامعية.

الشكل رقم (9): نسبة المتعطلين عن العمل من الشباب (15-24) حسب الاقليم والنوع، 2008

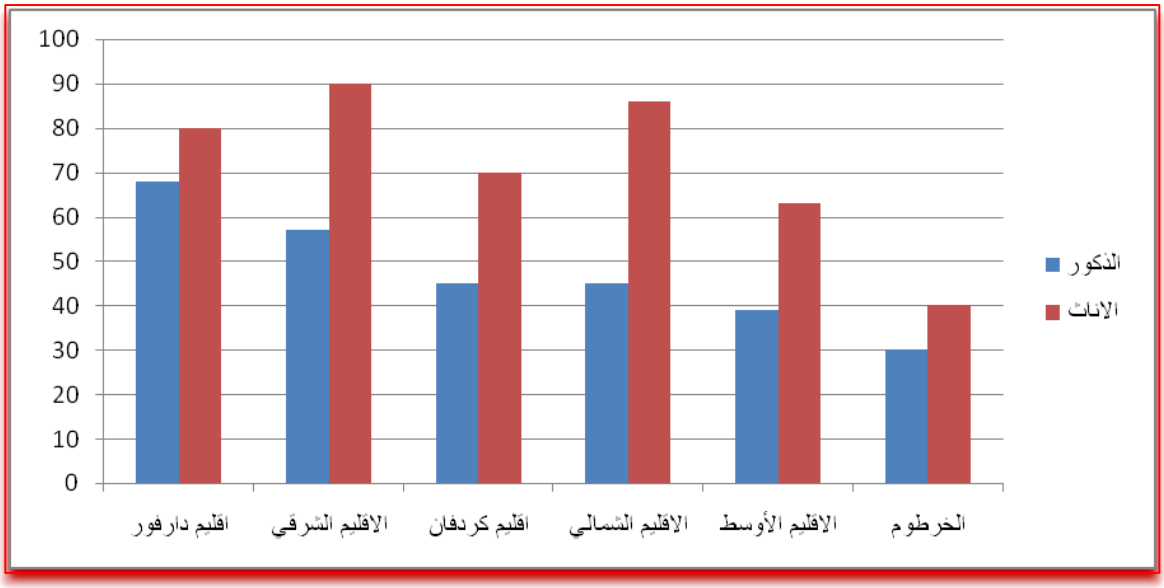

المصدر: بيانات التعداد، 2008

ذكر الشباب العاطلين، أسباب تعطلهم عن العمل. الأسباب التي تم ذكرها مبينة في الجدول رقم (2). ويتضح من بيانات الجدول أن الغالبية العظمى من الشباب العاطلين عن العمل يبحثون عن عمل لأول مرة ولكن في المتوسط 21٪ من الشباب قد فقدوا الأمل في العثور على وظيفة .

الجدول رقم (2): التوزيع النسبي للعاطلين عن العمل حسب أسباب التعطل

أسباب التعطل عن العمل	العمر		
	14-10	19-15	24-20
كان يعمل من قبل ويبحث عن عمل	13	6	22
يبحثون عن عمل لأول مرة	67	70	34
ليس لديهم أي أمل في العثور على وظيفة	12	19	32
يتلقون دخل	8	5	12
المجموع	100	100	100

المصدر: بيانات التعداد، 2008

ويتضح جلياً أن هناك حاجة ملحة لخلق قدرة التوظيف في البلاد. هناك جهود مبذولة من بعض المنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص، إلا أن المشكلة الرئيسية التي تواجهها الحكومة هي سد الفجوة بين مرحلتي الدارسة والعمل، علماً بأن سلاسة الإنتقال من التعليم إلى العمل يمكن أن تتم بتطوير نظم التعليم والتدريب المهني. أيضاً يواجه بعض الشباب مشكلات في الصحة والتسرب من التعليم والتهميش وضعف المشاركة المجتمعية، الأمر الذي يحول دون إدراكهم لقدراتهم وإطلاق طاقاتهم الكامنة.

وحسب نتائج المسح القاعدي الأسري في العام 2009م فإن معدل البطالة مرتفع بين الجنسين وأن 26 % من الذكور غير نشطين اقتصادياً مقارنة بحوالى 74 % من الإناث، مما يظهر الفجوة بين الجنسين لصالح الذكور. وتبين أن نسبة البطالة بين الإناث هي الأعلى حيث تصل إلى 32 % للفئة العمرية 15 - 24 سنة. في حين أشار مسح القوى العاملة (2011) الي نسبة مختلفة حيث بلغت معدلات البطالة وسط الإناث في هذه الفئة العمرية 57.9 % مقارنة بنسبة 22.2 % وسط الذكور في نفس الفئة العمرية.

والجدير بالذكر أن الإستثمار في الشباب له بعد تنموي جدير بالإهتمام، حيث أن الإستثمار في فئة الشباب المتزامن مع الإنخفاض في الخصوبة وتدني نسب الإعالة الصغرى يؤدي إلى الزيادة في حجم الإدخارات والإستثمارات

وتكوين رأس المال الذي يسمح بتوفر نافذة لفرص تنمية قابلة للإستدامة. وتوضيحاً لذلك، فإن الإستثمار في تنمية الشباب وتعليمهم وحمايتهم من الأمراض وخاصةً المنقولة جنسياً في وقت تتوفر فيه فرص الإدخار والإستثمار نتيجة للإنخفاض في نسب الإعالة الديموغرافية الصغرى وقبل التزايد في نسب الإعالة الكبرى هو الذي يدفع بفرص التنمية للأمام مثلما تحقق في دول شرق آسيا. أما إذا لم تستثمر نافذة فرص التنمية هذه، فإن نتائجها الإقتصادية والسياسية تكون سلبية وقاسية على الدول مثل الذي حدث في دول الربيع العربي.

وفي دراسة عن الآثار الإقتصادية والإجتماعية لإنتفاخ فئة الشباب في السودان، وجد أن زيادة نقطة مئوية في نسب فئة الشباب يؤدي زيادة فرص حدوث النزاعات المسلحة بحوالي56% (Ahmed,2014).

والآن تعد الحكومة لمشاريع تنمية واسعة النطاق في كافة الولايات بالتركيز على ولايات دارفور الثلاث. وقد فضلت الحكومة التنمية في الميدان كشرط لتحقيق السلام المستدام .كما نجد أن شأن الشباب قد أُدمج في الخطط الوطنية من خلال إنشاء وزارة للشباب والرياضة وأن هنالك مشروعات عديدة للشباب إلا أن مردودها ضعيف ودرجة شمولها لقضايا الشباب محدودة. وعليه، يجب الإهتمام بشريحة الشباب والعمل على تنمية قدراتهم وتوظيف طاقاتهم وإبداعاتهم ليتم استثمار الفرصة الديموغرافية بشكل أفضل.

تمكين المرأة والمساواة بين الجنسين

يُعد إعتماد السياسة الوطنية لتمكين المرأة في السودان عام 2007م تقدماً كبيراً نحو تعزيز المساواة بين الجنسين والوصول إلى العدالة الإجتماعية. بالإضافة الى ذلك تم إنشاء آلية وطنية تعالج قضايا النوع الإجتماعي في وزارة الرعاية والضمان الإجتماعي، وتكوين وحدة لمكافحة العنف ضد المرأة والطفل من خلال وزارة العدل، وتعيين مستشار الوالي لقضايا النوع الاجتماعي على مستوى الولاية للتصدي لجميع أشكال العنف القائم على النوع. كل ذلك يعتبر جهوداً وطنية تهدف إلى تعزيز الوصول إلى العدالة وتعزيز تمكين المرأة. كما أن إنشاء هذه الآلية تعد كحجر الزاوية للعمل في قضايا النوع الاجتماعي في السودان. أما على المستوى التشريعي، جاء تبني نظام الكوتة في قانون الانتخابات العامة للعام 2008م والتي ضمنت 25% من مجمل مقاعد البرلمان لصالح النساء في أي هيئة تشريعية وتم تعديل هذه النسبة لتصبح 30% فى قانون الإنتخابات فى العام 2010م كدليل واضح على سياسة تمكين المرأة في السودان.

ووفقًا لقوانين العمل، تتمتع المرأة والرجل بالمساواة في فرص العمل وفي الإجور وذلك على حسب قوانين ولوائح العمل. وسوف تؤدي زيادة تنفيذ هذه الأحكام إلى المساواة بين الجنسين في الخدمة المدنية في السودان.

أيضاً تقدمت الإناث في وظائف صنع القرار والسياسة والقيادة والتخطيط. كما أصبح عدد النساء أكبر من أي وقت مضى في المجلس الوطني وفي المناصب التنفيذية العليا. ووفقاً لبيانات تقرير التقدم المحرز في أهداف الألفية للتنمية في 2015م، تقلدت النساء أعلى الوظائف القيادية ممثلة فى مستشارات للرئيس، كما أن هنالك 28 وزيرة ووزيرة دولة ومُعتمدة، مديرات ورئيسات للجامعات،عميدات الكليات، و9 سفيرات إضافة الى أن

هنالك أكثر من 16% من النساء يعملن فى السلك الديبلوماسى. وقد ساهمت المرأة السودانية في حل النزاعات في مناطق إقامتهن، وفي جولات مفاوضات السلام التي تم عقدها في أبوجا، نيروبي، أديس أبابا والدوحة.

من الملاحظ أن معدل محو الأمية للنساء في السودان قد تحسن من أقل من 20٪ (1990) إلى 68٪ (2008). كما أن مؤشر المساواة بين الجنسين في المدارس الإبتدائية والثانوية قد بلغ 0.98 و1.07على التوالي. وبالرغم من ذلك، فإن التقدم في مؤشر المساواة بين الجنسين يعتبر متفاوتاً وغير متكافئ بين الولايات وبين الريف والحضر، كما أن معدل إتمام مرحلة التعليم الإبتدائي منخفض جداً ويصل الى 21٪ ولم يكن في صالح الفتيات لا سيما بين الأطفال الذين يعيشون في الأسر الفقيرة.

وتشير بيانات تعداد 2008 الى أن 24.1%من الإناث يشاركن في العمل المأجور، مقارنة بحوالي 32.4٪ للذكور. أما نسبة أرباب العمل المخدمين فقد كانت 4.2 % فقط من الإناث مقابل 7.6٪ للذكور. كما أن نسبة العاملين لحسابهم الخاص بلغت17.7% للإناث و32.7 % للذكور في حين أن نسبة العاملين في أسرة وغير مدفوعي الأجر أو يعملن بدون أجر من أجل الآخرين، بلغت 38% للإناث مقابل 14% الذكور. اي ان ما يقارب نصف النساء يقمن بعمل غير مدفوع الأجر و بالتالي لايحتسب كمساهمة في الناتج القومي

تؤثر العوامل الإقتصادية والإجتماعية والثقافية والدينية على معدلات إتمام المراحل الدراسية المختلفة. ويعتبر التعليم مكلف مما يجعل الأسر الفقيرة لا تشجع مشاركة الفتيات في التعليم، ويزيد من فرص الإعتماد عليهن في تلبية الإحتياجات المنزلية.

على الرغم من زيادة مشاركة المرأة في الأنشطة الإقتصادية والذى ينعكس في زيادة مساهمتها في دخل الأسرة والتي تُشكل ما يقارب 41٪، فإن غالبية النساء يعملن في المناطق الريفية في ظروف قاسية وفي وظائف ذات عائد بسيط كما ينقصها القدرة على السيطرة على دخل الأسرة وإتخاذ قرارات أوجه الصرف. يعيش حوالي 70٪ من السكان في السودان في المناطق الريفية حيث تتاح فرص العمل لحوالي 55٪ من إجمالي القوى العاملة في القطاع غير الرسمي وغالبية القوى العاملة من النساء (78٪) (سكان السودان وتحديات المستقبل، 2012).

ومن التحديات التي تواجه المرأة، إرتفاع معدل وفيات الأمهات، والزيادة في معدلات المشاكل الصحية وسط النساء، سد فجوات التعليم خاصة في المناطق الريفية ومناطق الرحل وتدني الخيارات و المهارات الفنية في العملية التعليمية. أما في المجال الإقتصادي تواجه المرأة مشاكل عدة منها، الفقر والعطالة وزيادة نسبة النساء عائلات الأسر متلازمة مع صعوبة الحصول على الأصول أو القروض والإنخراط في القطاع غير المنظم مع غياب الحماية و الدعم من الدولة.

ورغم التقدم والجهود المبذولة لتمكين المرأة والمساواة بين الجنسين، لا تزال نسبة مشاركة المرأة في مناصب إتخاذ القرار متواضعة وأقل من الطموح وأن هنالك حاجة لمراجعة بعض القوانين والتشريعات المتعلقة بالتمييز ضد

المرأة، كما أن الميزانيات الموجهة لتنفيذ سياسات تمكين المرأة على المستوى الإتحادي، القطاعات والولايات لا تزال متواضعة.

العمل، التشغيل والبطالة

يؤثر التحول الديموغرافي على النمو الإقتصادى من خلال ثلاثة قنوات:

1. سوق العمل .
2. الإدخار والإستثمار.
3. التعليم ورأس المال البشري .

ويتحدد المتاح من قوة العمل بثلاثة عوامل :

- نسبة السكان في سن العمل .
- معدل إسهام السكان في قوة العمل .
- عدد ساعات العمل لكل عامل .

تشكل البطالة ونقص التشغيل هدراً اقتصادياً كبيراً مما يؤثر فى السياسات العامة لأى دولة. كما أنه مثبت فى أدبيات البطالة أن زيادة نسبة البطالة بنقطة مئوية واحده يؤدى الى نقصان الناتج المحلى الإجمالى بحوالى 3% عن معدله المحتمل.

وحسب بيانات آخر مسح للقوى العاملة فى السودان عام 2011م، يُقدر عدد السكان فى سن العمل (15 سنة فأكثر) بـحوالي 17.78 شخصاً كما يُقدر إجمالى السكان الناشطين إقتصادياً بحوالى 9 مليون شخص منهم 7.3 مشتغلين و1.7 مليون متبطلين أى أن معدل البطالة الصريحة يُقدر بـحوالي 18.5%. كما يُقدر معدل مشاركة السكان في النشاط الإقتصادي بحوالى 50.5 منها 46.8 للحضر و52.8 للريف و70.1 للذكور 28.9 للإناث. كما تُقدر الفجوة النوعية بـحوالي 55.7.

الهجرة والنزوح

تُعتبر الهجرة أحد العوامل التي تؤثر على التغيير السكاني في أي مجتمع وذات تأثير مباشر علي التوزيع الجغرافي والتركيب العمري والنوعي للسكان و لها علاقة واضحة بالتغيرات الإقتصادية و الإجتماعية التي تحدث في المجتمعات المرسلة والمستقبلة. إرتفع أعداد المهاجرين بصورة واضحة في الآونة الأخيرة، حيث زاد عدد الذين إنتقلوا من مكان إقامتهم الى ولاية أخرى أو إقليم آخر من 0.7 مليون شخص في تعداد 1973 إلى 1.3 مليون شخص في تعداد 1983 وإلى 3.4 مليون في تعداد 1993 و 3.7 مليون شخص في تعداد 2008. والجدير بالذكر أنه

وبحسب بيانات تعداد 2008، هناك ثلاثة ولايات فقط هي الولايات المستقبلة بينما باقى الولايات مرسلة للمهاجرين ولعل من أهم أسباب الهجرة الداخلية، النزاعات والجفاف والتصحر علماً بأن المناطق المرسلة تفقد جزءاً كبيراً من رأسمالها البشري الذى يمكن أن يساهم فى التنمية الإقتصادية والإجتماعية، إذ أن معظم المهاجرين من الشباب الأكثر تعليماً و لديهم القدرة على العمل.

إن إستمرار الهجرة الداخلية بهذا النسق، يضر كثيراً بالولايات المستقبلة والمرسلة في آن واحد لأن الولايات المستقبلة أيضاً لم تكن قادرة على إستيعاب أعداد المهاجرين وبالتالي يحدث ضغط على الموارد المتاحة وتحويل الموارد المخصصة للإستثمار والتنمية إلى الإستهلاك، وعليه فإن إستمرار هذا النوع من الهجرة يمثل تحدياً حقيقياً وإستراتيجياً لتحقيق التنمية الإقتصادية والإجتماعية المتوازنة والمستدامة.

أما النزوح – حسب تعريف الأمم المتحدة عام 1992- هو أن يترك الأشخاص مساكنهم ومواطنهم قسراً دون سابق إنذار أو توقع ولم يخرجوا عن الحدود السياسية لدولتهم وذلك نتيجةً للنزاعات المسلحة، إنتهاكات حقوق الإنسان، الكوارث الطبيعية وغير الطبيعية وآثارها.

بدأت ظاهرة النزوح السكاني في السودان مع ظهور الجفاف والتصحر في إقليمي دارفور و كردفان في ثمانينات القرن الماضي. كما أن إندلاع الحرب في جنوب السودان عام 1983 قد أدى الي نزوح حوالي مليوني شخص من سكان الجنوب إلى الشمال وحوالي 2.9 مليون في عام 2006م بسبب النزاعات المسلحة بولايات دارفور.

وبعد إنفصال الجنوب عام 2011 م، تجددت الحرب في جنوب كردفان و النيل الأزرق ووصل عدد النازحين الى 4.3 مليون عام 2010 م و 4.4 مليون شخص في عام 2011م. (سكان السودان وتحديات المستقبل 2012). كان للنزوح أثراً واضحاً في التركيبة السكانية في كل الأقاليم التي ضربها الجفاف والتصحر والتى نشبت بها الحروب والنزاعات، ومن الواضح أن آثار النزاعات المسلحة في دارفور، جنوب كردفان، النيل الأزرق – وحرب الجنوب وان انتهت بالإنفصال- ما زالت ترمي بظلالها علي التطور الإقتصادي والإجتماعي في السودان. فالصورة الكلية يشوبها الكثير من المشاكل والتحديات، خاصة داخل العاصمة الخرطوم حيث تظهر الفوارق الإقتصادية والإجتماعية ممثلة فى تمدد المساكن العشوائية ومعسكرات النازحين في الوقت الذي تقوم في المدينة نهضة عمرانية كبرى وبنيات تحتية ضخمة تدل على إتساع الفجوة بين المجتمع داخل الولايات المستقبلة وعلى رأسها العاصمة.

البيئة

تمثل البيئة أهم المرتكزات الأساسية لإحداث التنمية الشاملة والمستدامة (الإقتصادية، الإجتماعية، الثقافية والسياسية) لما تحتويه من ثروات طبيعية متجددة وغير متجددة. ويستلزم ترشيد إستخدامها إتباع أساليب منهجية من رؤى ومفاهيم وسلوكيات وتقنيات صديقة للبيئة وبعيدة عن ممارسات الإجهاد والإهدار البيئي وتحقيق الأمن البيئي الشامل (السلام البيئي) من أجل تلبية تطلعات الأجيال الحالية وحفظ حق الأجيال اللاحقة في الإستمتاع السلمي بالتراث البيئي المتنوع (البيولوجي والفيزيائي). ويعتبر أمن الإنسان والنمو الإقتصادي وجهان لعملة واحدة، فضمان أمن الإنسان

يؤدي إلى المزيد من فرص التنمية البشرية والتي تساهم في التنمية الإقتصادية، يمكن الإستفادة وبشكل دائم من التنوع البيئي لتدعيم النمو الإقتصادي في ظل التغيرات البيئية المتسارعة للوصول إلى مستوى كاف وآمن من الإحتياجات الأساسية من الغذاء ،الماء ، الصرف الصحي ،الإيواء وغيرها من المتطلبات الأساسية لحياة الإنسان.

هنالك إهتمام بالبعد البيئي للتنمية فى السودان والحفاظ على التنوع الحيوي ومواجهة فقدان الموارد البيئية من خلال إنشاء وزارة للبيئة والتنمية العمرانية والمجلس الأعلى للبيئة كجهاتان لوضع السياسات وسن التشريعات والقوانين واللوائح وإتخاذ الإجراءات والتدابير التى من شأنها المحافظة على البيئة.

وقد نص قانون حماية البيئة للعام 2001م بصورة واضحة على حقوق وواجبات السكان في العيش في بيئة صحية لائقة. كما وضع القانون إطاراً للسياسات والتدخلات على المستوى الإتحادي. وقد إهتم دستور السودان الإنتقالي لسنة 2005 بالبعد البيئي وضرورة تضمين بعض الإعتبارات البيئية فى قانون حماية البيئة.

فى ذات الإطار، صادق السودان بوصفه عضواً في المجتمع الدولي على عدد كبير من الإتفاقيات الدولية فى مجال البيئة مثل:

- إتفاقية الأمم المتحدة للتنوع الحيوي وبروتوكول قرطاجنة بشأن السلامة الحيوية.
- إتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر.
- الإتفاقية الإطارية بشأن تغير المناخ.
- بروتوكول كيوتو الإطاري لإتفاقية تغير المناخ.
- بروتوكول حماية الثقافة العالمية والتراث الطبيعي.
- إتفاقية الأراضي الرطبة .

كما صادق السودان أيضاً على العديد من البروتوكولات بشأن الحفاظ على الموارد الوطنية ومكافحة التلوث بجانب إنشاء محاكم خاصة بالبيئة وعدد من وحدات البيئة ومجالس للبيئة بالولايات.

ووفقاً لتقرير التقدم المحرز فى تحقيق أهداف الألفية التنموية للعام 2015م فى الهدف السابع تأمين الإستدامة البيئية، فقد أشارت البيانات فى محور مياه الشرب المأمونة وخدمات الصرف الصحى الأساسية أن نسبة السكان الذين يحصول على مياه شرب نقية قد بلغت 68% في عام 2014. أما نسبة الذين يحصلون على مرافق صحية محسنة فقد بلغت 32.9% فى ذات الفترة.

كما إنخفض الغطاء الشجري في السودان من 36% في عام 2010م الى 29.4% في عام 2015، ويرجع ذلك إلى إنفصال جنوب السودان والذى به مساحات كبيرة من الغطاء النباتى.

البيئة الحضرية:

إن التغيرات الديموغرافية تعتبر من أبرز العوامل التي تؤدي إلى تدهور البيئة الحضرية مُتمثلةً في تردي خدمات المياه (كماً ونوعاً) وخدمات الصرف الصحي والتخلُص من النفايات والتلوث. وقد أوضح التعداد السكاني لعام 2008 أن 32.9% من سكان السودان يقطنون في مناطق حضرية و إن سكان الحضر قد إزدادوا بمعدل سنوى يبلغ 3.9% في الفترة من 1993- 2008م بينما بلغ معدل النمو السكاني الكلي 2.4%.
يسبب نزوح السكان إلى المدن - لأسباب تتعلق بتدهور البيئات الطبيعية وضعف فرص العمل بالريف أو بسبب الحرب وإنعدام الأمن - ضرراً على البيئة التي نزحوا منها ، وذلك بفقدان العمالة ومن ثم تدني الإنتاج. أما اثر النزوح على المناطق المستقبلة فيحدث عن طريق الضغط على الموارد و الخدمات، بالإضافة إلى أن معظم النازحين يسكنون حول المدن في مناطق لا توجد فيها خدمات في أغلب الأحيان، مما يسهم في تدهور صحة البيئة وتفشي الأمراض والأوبئة وإنعدام الأمن.

النمو السكاني وإستخدام الموارد الطبيعية

يحصل حوالي 14.3% من الأسر على ماء الشرب من محطات التنقية بواسطة توصيلات منزلية و14.4% آبار جوفية بشبكة توصيلات للمسكن أو المجمعات السكنية. تشمل مصادر ماء الشرب الآمن الأخرى المستعملة من قبل أفراد الأسر البئر دونكي بدون شبكة (9.9%) و البئر السطحي (19%). أما المصادر الرئيسية غير المحسنة للماء و المستعملة فتشمل التردة، الفولة، مياه الأنهار غير النقية (4.4%)، مياه منقولة من آبار جوفية بالتناكر أو الكارو (14.3%).

في مجال المرافق، الصحية أظهرت نتائج تعداد 2008 م أن حوالي 38.7% من الأسر تستخدم مراحيض خاصة و 3.4% فقط تستخدم سايفون خاص، ولكن معظم الأسر (45%) يستخدمون الخلاء مما يعرضها إلى العديد من المشاكل الصحية.

أيضاً أظهرت نتائج تعداد 2008م أن أكثر من نصف الأسر في السودان (56.1%) تستخدم الحطب كوقود أساسي. بينما تظهر الفروق بين الريف و الحضر في إستخدام الحطب إذ أن النسبة تبلغ 76.4% و20% على التوالي. يأتي الفحم النباتي فى المرتبة الثانية من حيث الإستخدام في الطاقة المنزلية وتستخدمه 13% من الأسر. ومما يجدر ذكره، أن إستخدام الوقود الصلب يمثل أحد الأسباب الرئيسية للتصحر كما أن تقليله هو أحد مؤشرات أهداف الألفية للتنمية.

تتسبب النزاعات سواء أن كانت داخلية أومع الدول المجاورة في نزوح مجموعات كبيرة من السكان طلباً للأمن مما يؤدى الى تدهور البيئة بسبب الممارسات غير المرشدة والإفراط في إستخدام الموارد الطبيعية المتجددة.

هنالك مشاكل ومهددات بيئية تتمثل فى التغيرات المناخية والتصحر إضافة إلى العوامل البشرية التي تسهم في عملية التغيير المناخي والتصحر ممثلة في الإستخدام السيئ للغطاء النباتي من رعي جائر وقطع الأشجار لأغراض الطاقة (الفحم و حطب الحريق) وإستخدام المنتجات الغابية لأغراض البناء والصناعة، الإستخدام السيئ للأرض كالزراعة

المنهكة للتربة في الأرض الهشة الخفيفة وعدم إتباع الدورات الزراعية . كذلك الزيادة في عدد السكان والتوسع العمراني علي حساب الأراضي الزراعية و الإستخدام السيئ للمياه والموارد المائية المتاحة.

التعليم

التعليم هو أحد المؤشرات الهامة جدا لترقية نوعية حياة السكان. ووفقاً لبيانات وزارة التربية والتعليم (2009)، يواجه نظام التعليم في السودان مجموعة من المشاكل، تشمل إرتفاع نسبة الأمية بين السكان في فئة العمرية (24-15) و بلغت حوالي 40%، حسب المسح العنقودي متعدد المؤشرات في عام 2014م وتوزيع السكان غير المتكافئ بين المناطق الريفية والحضرية نتيجة لهجرة الشباب المتعلمين من المناطق الريفية إلى المناطق الحضرية والى خارج البلاد ، مما يسبب ندرة في الموارد البشرية المؤهلة التي يمكن إستخدامها لإحداث التغيير في نظام التعليم ومخرجاته. هذا و أن ضعف البنية التحتية نتيجة للكوارث والحروب الأهلية قد أهلكت الموارد الطبيعية وأعاقت جهود التنمية، كما أن تراجع المساعدات الخارجية والحصار الإقتصادي المفروض على السودان قد زاد من تفاقم المشكلة. نتيجة لذلك، إنخفضت ميزانية التعليم كنسبة من الناتج القومي الإجمالي والذى بدوره ساهم في تدهور التعليم ومخرجاته.

ولعل ما يؤيد ما ذهبنا اليه هو ما جاء في نتائج المسح العنقودي المتعدد المؤشرات 2014م حيث بلغ صافي معدل الإلتحاق بالتعليم الثانوي (المعدل) 28.4% وصافي معدل الإنتظام بالتعليم الإبتدائي 76.4% مقارنةً بالنسبة المستهدفة لعام 2015م وهى 100%. وعليه، فان تحقيق هدف تعميم التعليم الإبتدائي فى أهداف الألفية التنموية في السودان سيظل تحديا كبيراً يجب مراعاته عند صياغة السياسات المتعلقة بالتعليم.

الفقر

بُذلت العديد من الجهود الرامية إلى إعداد إستراتيجية القضاء على الفقر في السودان ، بدءاً من إنشاء وحدة الفقر في وزارة المالية والإقتصاد الوطني في عام 1999م. وفي عام 2000 م، تم إنشاء المجلس الأعلى لمكافحة الفقر برئاسة رئيس الجمهورية للإشراف على إعداد ورقة الاستراتيجية وتنفيذ برنامج القضاء على الفقر. في عام 2004م، تم إعداد مشروع خطة إستراتيجية قومية مؤقتة للقضاء على الفقر. وقد إستكملت الحكومة الخطة المذكورة في عام 2008م. بالإضافة إلى ذلك، تم إعداد خطة إستراتيجية ربع قرنية موجهة نحو النمو (2031-2007) م لتقديم الخدمات ودعم النمو الإقتصادي. هذا بالإضافة إلى زيادة الإنفاق لصالح الفقراء ليصل إلى 9 ٪ من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2009م. كما قامت السياسات النقدية بمعالجة قضايا الفقراء من خلال تخصيص 12 ٪ من السقوف للبنوك التجارية لتمويل مشاريع التمويل الأصغر.

وحسب بيانات المسح القاعدي الأسري في عام 2009م ، يُقدر إنفاق الفرد في الشهر بحوالي 148 جنيه ينفق منها حوالى 61% على الغذاء و 39% على الخدمات غير الغذائية. ويُقدر خط الفقر المُطلق بحوالي 112 جنيه في الشهر للفرد وعليه، فإن حوالي 46.5% من السكان يقعون تحت خط الفقر. هنالك تباين واضح بين الولايات والريف

والحضر حيث سجلت ولاية الخرطوم أدنى معدل وتليها ولايتي الشمالية ونهر النيل. ويبلغ أعلى المعدلات في ولاية شمال دارفور حيث يطول الفقر أكثر من 70% من السكان و تليها ولايتي جنوب كردفان ثم جنوب دارفور.

أما الفقر الناتج عن الحرمان والقصور في مستوي المعيشة، يتم قياسه بمؤشرات مثل عدم توفر الإضاءة أو عدم توفر الصرف الصحي او نوع وقود الطهي او عدم توفر مياه الشرب او معدل الإكتظاظ (أى عدد الأشخاص في غرفة النوم الواحدة). وحسب نتائج ذات المسح، تبلغ نسبة الأُسر التي لا تتمتع بأي نوع من الإضاءة على المستوي القومي 14%. أما على المستوى الولائي، فقد تم تسجيل أعلى نسبة أُسر لا تتمتع بأي نوع من الإضاءة في ولاية جنوب دارفور وتصل الى 47% كما سُجلت أدني نسبة في الولاية الشمالية وتبلغ 1% .هنالك تفاوت واضح بين الولايات من حيث فقر الإنفاق ومستوى المعيشة. ومن أكثر الولايات تأثراً بالفقر والحرمان هي الولايات التي تأثرت بالنزاعات والحروب.

أسباب الفقر في السودان

للفقر أبعاد متعددة ، ويمكن تلخيصها على النحو التالي :

- تأثير التحرير الإقتصادي على الفئات الفقيرة والضعيفة من السكان.
- عدم وجود إستراتيجيات للحد من الفقر والأدوات ذات الصلة.
- العقوبات الإقتصادية التي تعيق الوصول إلى مبادرات دولية مثل (البلدان الفقيرة المثقلة بالديون)
- الحرب الأهلية الطويلة والصراعات.
- زيادة حجم الديون الخارجية.

ولتخفيف آثار حدة الفقر، تبنت الدولة سياسات إقتصادية وإجتماعية أهمها التحويلات النقدية إلى الأسر الفقيرة، شبكات الحماية الإجتماعية، آليات وبرامج الضمان الإجتماعي، التمويل الأصغر، المشاريع الصغيرة الحجم، توفير التأمين الصحي للفقراء وإشراك المنظمات القائمة على المجتمعات المحلية في معالجة الفقر على مستوى الولايات والمحليات.

وبناءً على ما تم إستعراضه من الوضع الراهن في مجالات السكان والتنمية، يمكن أن نحدد -على سبيل المثال لا الحصر- الأولويات الآتية :

1. مكافحة الفقر.
2. فض النزاعات وبناء السلام والعمل على إستدامته وتشجيع النازحين علي العوده الطوعية.
3. تمكين المرأة والمساوة بين الجنسين.
4. تمكين الشباب للإستفادة من النافذة الديموغرافية.
5. تحسين صحة الاطفال والامهات.

6. ضبط الهجرة الداخلية والخارجية.
7. عدالة توزيع التنمية بين الولايات والمركز بحيث يقلل من الهجرة الداخلية.
8. إجراء المزيد من البحوث المتخصصة في مجال السكان والتنمية.

القضايا الأكثر أولوية

الجدير بالذكر أن من بين هذه الأولويات هنالك بعض القضايا الملحه والآنية والتي يجب التركيز عليها نسبةً لمحدودية الموارد والزمن، و من بينها الهجرة الداخلية والعالمية وتمكين الشباب والإستفادة من النافذة الديموغرافية .

منذ الاستقلال ، مر السودان بالعديد من المشاكل مثل النزاعات وعدم الاستقرار السياسي والاقتصادي والتدهور البيئي،عدم وجود أشكال مستدامة لكسب العيش والمجاعة ونزوح السكان،كما شهدت البلدان المجاورة تحديات مماثلة ومشاكل التنمية. أدت هذه العوامل لحدوث موجات من النزوح الداخلي والدولي جعل من السودان مقصداً ومعبراً هاماً للمهاجرين لاوربا وأمريكا وغيرها من بلدان العالم.
تدفقات الهجرة هي في معظمها من دول الجوار ويقدر السكان المولودين في الخارج بنحو 750،000 شخص في عام 2010. وبما أن تنقل البشر بين دول الجوار يأخذ الطابع غير الرسمي فإن العدد الإجمالي للرعايا الأجانب في السودان يمكن أن يكون أعلى من ذلك بكثير. ومما يجدر ذكره أن السودان قد شهد في الآونة الأخيرة هجرات عقول واسعة الى دول الخليج واوربا و أمريكا.
أما عن الهجرة الداخلية فقد أوضحت نتائج البحوث والتعدادات أن الهجرة الداخلية قد زادت من 0.7 مليون في العام 1973 الى 1.3 مليون قي العام 1983 و3.4 مليون في 1993 و3.7 مليون في 2008. ويلاحظ من بيانات الهجرة أن ثلاثة ولايات فقط هي الولايات الجاذبة للهجرة، من بينها ولاية الخرطوم، البحر الأحمر وولاية النيل الأزرق.

كشفت نتائج الدراسات التي أُجريت بواسطة المجلس القومي للسكان في ولاية الخرطوم للتعرف على خصائص المهاجرين الداخليين، أن ولاية كردفان تمثل منطقة الأصل لحوالي (23%) من المهاجرين، بينما ينحدر (22%) منهم من الولايات الوسطى، فيما يمثل المنحدرون من الولاية الشمالية وولايات دارفور وولاية الخرطوم والولايات الشرقية بنسب بلغت 19%،14%،8%،4% على التوالي .

أظهرت نتائج التعدادات السكانية تباينًا في نسب النوع . و قد جاء هذا التباين مرتفعًا وواضحًا بين الولايات . و لاشك أن عامل الهجرة الداخلية ، هو الذي يقف وراء هذا التباين وعدم التوازن في نسب النوع. والهجرة بطبيعتها ظاهرة انتقائية ، إذ يهاجر الذكور أكثر من الإناث والشباب أكثر من المسنين والمتعلمين أكثر من نظرائهم غير المتعلمين.

تصاحب الهجرة الداخلية نمو حضري سريع حيث اتخذت الهجرة الداخلية شكل النزوح من الريف نحو المدن ، الأمر الذي ساهم في ارتفاع نسبة التحضر في من 9% عام 1956 إلى 18% عام 1973 إلى 20% عام 1983 الى 25% في 1993 ثم الى 33% في العلم 2008 . ومن المعلوم أن مثل هذا النمو الحضري السريع لا يخلو من مشاكل الاكتظاظ السكاني في المدن وما يرتبط بها من توسع عشوائي بالإضافة إلى التلوث وتردي البيئة وانتشار الأوبئة والضغوط على مصادر المياه وانتشار الفقر وغيرها من الإشكالات.

الهجرة في السودان تعتبر من القضايا السكانية الأساسية ، وهي من العناصر المكونة للتغيير في السكان إلا إنها لم تحظى بالدراسات والبحوث مثل الخصوبة والوفيات. وبما أن الفهم الجيد لمستويات وإتجاهات ودوافع وآثار الهجرة تساعد كثيراً في اتخاذ القرارات وصنع السياسات المبنية على أُسس مثبتة ويمكن دمج قضايا الهجرة في سياسات التنمية، فإجراء بحوث معمقة في مجال الهجرة بشقيها الداخلية والعالمية تعد من أولى أولويات العمل السكاني.

أما فيما يخص النافذه الديموغرافية وكما ذكرنا سابقاً، لانخفاض معدلات الخصوبة، المصحوب بانخفاضٍ في النمو السكاني، والذي بدوره يؤدي الى زيادة مؤقتة في الحجم النسبي لقوة العمل، يسبب الإنفتاح للنافذة الديموغرافية، وهي ظاهرة لا تحدث إلا مرة واحدة فقط. ففي ظل وجود عدد أقل من المعالين الأطفال وكبار السن في مقابل وجود عدد أكبر من السكان الأصحاء القادرين على العمل، يمكن للسودان القيام بمزيد من الاستثمارات التي تحفز النمو الاقتصادي وتساعد على الحد من الفقر. ومن الجدير بالذكر، أن النافذة تنغلق مرة أخرى في غضون جيل آخر، حين تبدأ أعمار السكان وحجم الإعالة في الارتفاع مرة أخرى. فإذا ما اغتنمت الفرصة وتم خلق فرص عمل أمام شرائح السكان القادرين على العمل، يمكن من خلال تلك المنحة الديموغرافية تحقيق أعلى المستويات في الإنتاج، والادخار، والنمو، كما حدث في شرق آسيا، حيث انخفض الفقر بشكل كبير،و أرجحت التقديرات أن السبب وراء ذلك يعود إلى تلك الهبة الديموغرافية التي تسببت في إحداث ذلك النمو الاقتصادي غير المسبوق الذي شهده أكثر من ثلث تلك المنطقة خلال الفترة من 1965 حتى 1990 .

ولا تتأتى هذه الفرصة إلا إذا قامت البلدان بتنفيذ الاستثمارات المناسبة، ليس فقط في مجال تنظيم الأسرة، ولكن في مجالات الصحة والتعليم بصفة عامة، مع توجيه اهتمامٍ خاص باحتياجات الفتيات والنساء، وخلق فرص العمل أمام قوة العمل الجديدة والقادرة على الأداء

4. القدرات الوطنية في مجال السكان والتنمية

إن وجود قدرات وطنية مؤهلة في مجال السكان والتنمية، يلعب دوراً كبيراً فى تحقيق التنمية المستدامة وذلك من خلال الفهم الجيد للعلاقة بين السكان والتنمية ونمذجة التداخل والتشابك بين المتغيرات الديموغرافية ومؤشرات التنمية وإحداث التناغم والإنسجام بين القطاعات المختلفة ومن ثم تتحقق عملية إدماج القضايا السكانية فى الخطط والسياسات والبرامج. وفيما يلى نسلط الضوء على المؤسسات التى تقوم ببناء القدرات في مجال السكان والتنمية.

1-جامعة الجزيرة

وهى من الجامعات الرائدة التى بدأت بتدريس علوم السكان والتنمية والديموغرافيا حيث تم إنشاء مركز الدراسات السكانية بالجامعة فى العام 1981م ويتبع لكلية الإقتصاد والتنمية الريفية. يقوم صندوق الأمم المتحدة للسكان بدعمه بغرض تدريب الكوادر العليا والوسيطة فى مجال السكان والتنمية. بدأ المركز بمنح درجة البكلاريوس ثم تطور الى منح درجتى الماجستير والدكتوراة فى مجال السكان والتنمية والصحة الإنجابية إضافةً الى إجراء الدراسات والبحوث فى ذات المجال حتى يتماشى مع برنامج عمل المؤتمر الدولى للسكان والتنمية عام 1994م. كما يقوم المركز بتقديم كورسات فى مجال النوع الإجتماعي، تمكين المرأة وتنظيم الأسرة.

2- جامعة الخرطوم

أ- كلية الجغرافيا والبيئة

تم إنشاؤها حديثاً عام 2012م ككلية قائمة بذاتها. وقد كانت تتبع لقسم الجغرافيا بكلية الآداب والذى كان يقوم بتدرس كورسات حول السكان، و تضم الكلية قسماً للدراسات السكانية.

ب-كلية الإقتصاد

تقوم بتدريس كورسات حول التحليل الديموغرافى للفصول النهائية فى كل الأقسام. وتُدرس كورسات السكان والتنمية والسياسة السكانية لطلاب الصف الخامس فى تخصص الإقتصاد القياسي والإحصاء الإجتماعي. كما تُدرس كورسات فى علوم الديموغرافيا لطلبة كلية الطب والدراسات العليا في الصحة العامة بمجلس التخصصات الطبية.

كما يضم معهد الدراسات الإنمائية التابع للجامعة والذي يمنح درجات الدبلوم العالي والماجستير والدكتوراه في تخصصات مختلفة من ضمنها تخصص للتخطيط التنموي لكنه لايحوى مقررات فى الدراسات السكانية.

3- جامعة النيلين

تضم الجامعة كلية تكنولوجيا العلوم الرياضية والإحصاء ويوجد بها قسم خاص بالإحصاء وآخر خاص بعلم الديموغرافيا وتمنح هذه الأقسام درجتى البكلاريوس والماجستير.

وقد كان هنالك مركز للبحوث والدراسات الإحصائية والديموغرافيا ولكنه توقف منذ فترة ويجرى الآن الإعداد والترتيب لمعاودة العمل فيه.

4- جامعة الزعيم الأزهرى

بها كلية للعلوم الحضرية تضم قسماً خاصاً لعلوم السكان والتنمية وتمنح درجتي البكلاريوس والماجستير فى هذا المجال. كما توجد بالكلية أقسام أخرى خاصة بتنمية المرأة، علوم البيئة والتخطيط الحضرى.

5- جامعة بحرى

كانت تعرف سابقاً بجامعة جوبا وتم تعديل إسمها بعد إنفصال جنوب السودان لتصبح جامعة بحرى. بها قسم الإحصاء والديموغرافيا وتمنح الجامعة من خلال هذا القسم درجات الدبلوم العالي والماجستير والدكتوراه في ذات المجال.

6-جامعة الاحفاد للبنات

أ-تقوم كافة الكليات والمدارس التابعة للجامعة (الطب، إدارة الأعمال، علم النفس ورياض الأطفال) بتدريس كورسات حول علوم الديموغرافيا والصحة الإنجابية إضافة الى إجراء الدراسات والبحوث، الدورات التدريبية، السمنارات، ورش العمل، المؤتمرات المحلية، الإقليمية والدولية فى مجال قضايا السكان والتنمية والصحة الإنجابية . وللجامعة مشروعات ممولة من صندوق الأمم المتحدة للسكان ومنظمات الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى.

ب-المعهد الإقليمى لدراسات المرأة، الجندر والتنمية وحقوق الإنسان

وهو مركز متخصص تابع للجامعة تم ترفيعه من مركز دراسات المرأة الذى أُنشأ فى العام 1998م ليصبح معهداً إقليمياً يمنح درجات الماجستير والدكتوراة فى النوع الإجتماعي، السلام وحقوق الإنسان والصحة الإنجابية.

ج- مركز المعلومات والمناصرة للنوع والصحة والحقوق الإنجابية

تم إنشاؤه حديثاً فى العام 2013م ويقوم بإجراء الدراسات والبحوث والتدريب فى مجال المرأة والصحة الإنجابية. قام المركز بعقد المؤتمر الدولي حول تبادل المعرفة حول صحة المرأة والبنت فى السودان في الفترة من 19-22 أكتوبر 2015م.

من هنا يتضح أن هنالك جامعات ومراكز بحثية تقوم بتدريس علوم الديموغرافيا ومقررات السكان والتنمية وتقوم بتخريج أعداد كبيرة من الطلاب المؤهلين في ذات المجال. كما أن هنالك مؤسسات تقوم بتدريب وتأهيل وبناء قدرات الكوادر فى الوزارات والمؤسسات ذات العلاقة بالسكان والتنمية، ومن بينها الجهاز المركزى للإحصاء والذي يعتبر الجهة الحكومية الرسمية المعتمدة لإنتاج البيانات. وقد قام الجهاز بإنشاء مركز التدريب الإحصائى وهو مركز متخصص في مجال التدريب.

دور المجلس القومي للسكان في بناء القدرات في مجال السكان:

منذ إنشاء الأمانة العامة وإيماناً بالدور الهام الذى يلعبه التدريب وبناء القدرات فى تطوير العمل السكانى وإسناده، تم إبتعاث عدد "2" من العاملين لنيل درجة دبلوم السكان والتنمية من مركز دراسات السكان بكل من الهند والمركز الديموغرافى بالقاهرة فى علوم السكان والتنمية فى1995م، واثنين لنيل ماجستير النوع الإجتماعي والتنمية من جامعة الأحفاد للبنات فى العام 1999م ، إبتعاث عدد "2" لنيل درجة الماجستير إحدهما فى السكان والتنمية من مركز الدراسات السكانية بجامعة النيلين والآخر فى العلوم البيئية من جامعة الخرطوم فى العام 2003م . أيضاً تم إبتعاث

عدد "2" لنيل درجة الماجستير من مركز الدراسات السكانية بجامعة الجزيرة والمركز الديموغرافى بالقاهرة فى علوم السكان والتنمية فى2005م كما تم توفر ثلاث فرص لنيل درجة الماجستير إثنين فى علوم السكان والتنمية من جامعة الجزيرة و الثالثة فى النوع الإجتماعي والتنمية من جامعة الأحفاد للبنات للكوادر العاملة فى مجالس السكان الولائية بكل من ولايات النيل الأزرق، الولاية الشمالية وولاية شمال كردفان.

كما تمت المشاركة فى الدورات التدريبية حول برامج التحليل الإحصائى بالهند عام 2007، و عُقدت دورات تدريبية حول مناهج البحث العلمى والتقديرات السكانية للإحتياجات المستقبلية للسكان على المستويين القومي والولائي 2009م

وأيضاً تم إبتعاث إثنين من الأمانة العامة فى العام 2013م و2014م لنيل دبلوم السكان والتنمية بالمركز الديموغرافي بالقاهرة إضافةً الى ذلك فقد تمت الإستفادة من المنح المقدمة من المجلس القومي للتدريب لنيل درجة الدكتوراة فى مجال السكان والتنمية من مركز الدراسات السكانية بجامعة الجزيرة فى العام 2011م وجامعة الخرطوم فى2014م ومنحة أخرى لنيل درجة الدكتوراة فى مجال السكان والتنمية في عام 2015. كما وفر مجلس التدريب أيضاً ثلاث فرص لنيل درجة الماجستير منها فرصتين فى السكان والإحصاء في جامعتي النيلين والجزيرة والثالثة فى مجال تقنية المعلومات في جامعة النيلين. كما يقدم المجلس القومي للتدريب كورسات قصيرة المدى فى مجال السكان والتنمية وذلك ضمن خطة التدريب السنوية للأمانة العامة.

تم عقد دورات تدريبية حول الإسقاطات السكانية وتقديرات إحتياجاتهم المستقبلية وذلك على مستوى مجلس الوزراء وعلى المستويين القومي والولائي لصانعي القرار والمخططين. علاوة على ذلك، تم إعداد إستراتيجية وطنية للتوعية وبناء القدرات لتوطين أهداف الألفية بالتعاون مع كافة الشركاء.

إن الوعى بأهمية القضايا السكانية على كافة المستويات من أهم إختصاصات الأمانة لذا بذلت مجهودات كبيرة فى هذا الإطار منها السعى الجاد لإدماج القضايا السكانية فى مناهج التعليم العالي من خلال مشروع التربية السكانية بالتعاون مع وزارة التعليم العالي والبحث العلمى، كما تم عقد ورش العمل التوعوية فى مختلف القضايا السكانية على المستويين القومي والولائي مع إستصحاب وسائط الإعلام المختلفة.

المشاركات الإقليمية والدولية فى منابر السكان والتنمية:

شاركت الأمانة العامة فى العديد من المنابر الدولية والإقليمية الخاصة بالسكان والتنمية أهمها:

- المؤتمر الإقليمي حول الهجرة العربية في ظل العولمة الذي نظمته جامعة الدول العربية في القاهرة عام 2003م.
- ورشة عمل نظام معلومات السياسات السكانية في الدول العربية التي نظمتها اللجنة الإجتماعية والإقتصادية لغربي آسيا التابعة للأمم المتحدة (الإسكوا) في 2003م وملء الإستبيان الخاص بالسياسة السكانية فى

السودان وإدخاله ضمن منظومة الدول العربية. كما تم تطبيق محتويات هذه الورشة بعقد ورشة تدريبية على النظام لكافة الجهات التي شاركت في ملء الإستبيان.

- المنتدى العالمى للسكان والتنمية بمدينة أوهان بالصين، 2004م.
- الاجتماعات السنوية للجنة السكان والتنمية بالأمم المتحدة.
- الاجتماعات والقاءات التي تنظمها اللجنة الإقتصادية والإجتماعية لغربي آسيا التابعة للأمم المتحدة (الأسكو).
- الاجتماعات الدورية (تعقد كل سنتين) للجنة السكان الأفريقية – الاتحاد الافريقى واللجنة الإقتصادية لأفريقيا.
- الاجتماعات السنوية للجان/المجالس العربية للسكان – جامعة الدول العربية.
- الندوة العالمية عن تحسين الخدمات النوعية وتنظيم الأسرة والصحة الإنجابية – جمهورية الصين الشعبية 2005م.
- ورشة عمل السياسات السكانية والصحة الإنجابية التى نظمتها منظمة جنوب - جنوب بالتعاون مع جامعة ماكريرى بيوغندا. شارك فيها ممثلين من الأمانة العامة، المجالس الولائية ومنظمات المجتمع المدنى العاملة فى مجال الصحة الإنجابية في عام 2004م.
- مؤتمر استراتيجيات السلام والتنمية في أفريقيا ودورها فى التعليم و التدريب و البحوث الذي نظمته جامعة السلام والإتحاد الأفريقي بأديس أبابا 2006م.
- المؤتمر السنوى حول السكان والتنمية والذى ينظمه المركز الديموغرافى بالقاهرة.
- الإجتماع التشاوري الإقليمي حول المؤتمر الدولي للسكان والتنمية لما بعد عام 2014 وخطة التنمية لما بعد 2015 لتعزيز دور اللجان والمجالس الوطنية للسكان الذى نظمته (الإسكوا) وتم إختيار كل من السودان والأردن لعرض تجربتيهما ضمن أفضل التجارب، نوفمبر 2014م ببيروت.
- المنتدى رفيع المستوى للتنمية المستدامة بنيويورك حول أهداف الألفية التنموية فى 2014م.
- مؤتمر شرم الشيخ لكبار المسئولين حول أولويات التنمية فى المنطقة العربية 2014م.
- مؤتمر التمويل لأهداف التنمية المستدامة بأديس أبابا، 2015م.

تحديد القدرات الوطنية وتحليل الفجوة في مجال السكان والتنمية

يعتمد تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وأيضاً بلوغ الأهداف الوطنية، على قدرات الأفراد والمنظمات والمجتمعات على التحول من أجل بلوغ تلك الأهداف. وحسب التقارير الأُممية، تُشكل الموارد المالية، بما فيها المساعدات الإنمائية الرسمية، أهمية حيوية لتحقيق النجاح، إلا أنها غير كافية لتعزيز التنمية البشرية المستدامة. لذا، لابد من وجود إستراتيجيات وسياسات وقوانين وإجراءات داعمة ومنظمات تعمل بكفاءة وكوادر بشرية مؤهلة ومدربة تعين على عملية تخطيط وتنفيذ ومراجعة الإستراتيجيات الإنمائية القومية والمحلية. وتساعد تنمية القدرات على تقوية هذا الأساس والحفاظ عليه، فهي إذاً تمثل الكيفية التي يمكن بها تحسين أداء التنمية .

كما ذكر سابقاً، أجاز السودان السياسة القومية للسكان في 2002، وبدأ العمل بها في عام 2004 ثم تم تحديثها في العام 2012 لكي تتماشى مع المستجدات التي طرأت مثل إنفصال الجنوب . شملت السياسة السكانية عدة محاور مثل النمو السكاني و الخصائص الديموغرافية والإجتماعية للسكان ، والهجرة ،الصحة الإنجابية، تعليم المرأة، تمكينها، العدل بين الجنسين، العمالة، التنمية العمرانية ، البيئة، النمو الاقتصادي، الأمن الغذائي، الحكم الرشيد، السلام والإعلام. قام بإعداد السياسة عدد كبيراً من خبراء، ومخططين من الوزارات والمؤسسات ذات االصلة، أكاديميين، سياسين إضافةً الى شركاء التنمية من القطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية.

وعلى الرغم من الخطوات العملية التي أُتخذت لوضع السياسات السكانية و محاولة دمجها في خطط وإستراتيجيات التنمية، إلا أن تطبيق السياسات السكانية لم يكن شاملاً في السودان ولم يطبق وفق رؤية إستراتيحية تدمج بين متطلبات التنمية ومتطلبات التحول الديموغرافي. و لعل خير دليل على ذلك -وعلى سبيل المثال – تدني بعض الخصائص السكانية مثل تزايد الهجرة الداخلية والهجرة من الريف الى الحضر و المشاكل المترتبة عليها من ضغط على الموارد والخدمات وإنخفاض في مستوى أداء المرافق العامة وتدني مستوى الحياة في الحضر والتزايد المستمر في نسبة العطالة خاصةً وسط الخريجين ، كل ذلك يُمثل دليلاً على غياب الرؤية الشاملة للمفهوم الكامل للسياسات السكانية و ضعف مستوى التنسيق بين القطاعات الحكومية والقطاع الخاص والمنظمات ذات الصلة بالعمل السكاني.

فيما يخص حجم السكان، هدفت السياسة السكانية الأُولى في عام 2002، إلى إبقاء معدل النمو السائد آنذاك (2.6)، بينما تهدف السياسة السكانية المحدثة خفض معدل الإعالة من 85% إلى 70% للإستفادة من الفرصة الديموغرافية وهو ما يتعارض مع هدف السياسة الأولى علماً بأن السياسة السكانية المحدثة كانت صامة فيما يخص معدل النمو السكاني.

للتحول الديموغرافي علاقة وثيقة بالتنمية الشاملة اذ أنه يفتح فرصاً أكبر للعمل والإنتاج والإدخار والإستثمار والنمو الإقتصادي، وبذلك تتحسن الخصائص السكانية ونوعية الحياة . وبإختصار، يؤثر التحول الديموغرافي في عرض العمل من خلال تزايد السكان في سن العمل والذين يجب أن يتم تمكينهم صحياً وتعليمياً وأن تُتاح لهم فرص العمل. وعليه، يزيد عدد العائلين مقارنةً بالمُعالين ويُصاحب ذلك زيادة في الإنتاج والإنتاجية كما يرتبط هذا التحول بتمكين المرأة صحياً وتعليمياً فيتناقص حجم أُسرتها ومن ثم تتاح لها الفرصة في المشاركة في سوق العمل.

ومما سبق فإن أي سياسية سكانية تهدف الى إغتنام الفرصة الديموغرافية يجب أن تكون متكاملة وشاملة ، تلامس الصحة، التعليم، العمل، برامج الصحة الإنجابية وتنظيم الأسرة.

في محاولة من المجلس القومي للسكان للتأكد من إدماج السياسة القومية للسكان ضمن أهداف وخطط وإستراتيجيات الوزارات والمؤسسات ذات الصلة، تم إعداد وتوزيع إستبيان تنفيذ السياسة القومية للسكان للوزارات والجهات ذات الصلة في أكتوبر2007م. و قام المجلس بتحليل الإستبيانات وذلك بربط عمل وأهداف الوزارات بمحاور السياسة القومية للسكان، وعليه تم تصنيف الوزارات وفق أهداف وآليات وخطط وإستراتيجيات كل وزارة قامت بتنفيذ السياسة القومية للسكان. وقد إتضح من نتائج التحليل أن هنالك 14 من بين إجمالي 25 وزارة، عملت علي إدماج السياسة القومية للسكان ضمن أهدافها وخططها الإستراتيجية (ملحق6). ومن الملاحظ أن معظم الوزارات وضعت ضمن خططها مكافحة الفقر.

ومما لا شك فية أن الإحصاء يؤدي دوراً أساسياً في التخطيط التنموي وذلك من خلال إنتاج البيانات المطلوبة لصياغة سياسات وخطط وإستراتيجيات تنموية مبنية على أُسس مثبتة وكذلك لرصد التقدم المحرز نحو التنمية وبلوغ الأهداف الإنمائية على جميع المستويات القومية، القطاعية من الوزارات والادارات والوكالات الاتحادية ونظيراتها الولائية والمحلية. يتكون النظام الإحصائي من مجموعات المنتجين للبيانات والمستخدمين للمعلومات الأساسية ويضم مراكز التدريب الإحصائية والمؤسسات البحثية والمنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني وقطاع الإعلام وشركاء التنمية بما فيهم المانحين .

ولكي يكون النظام الاحصائي قادراً على انتاج وإستخدام البيانات، يجب أن يكون نظاماً جيداً لينتج بيانات متوافقة مع الإحتياجات وفي التوقيت المناسب وذات جودة ونوعية عالية من خلال التنسيق مع جميع مكونات النظام.

لتحقيق رؤيته وانجاز رسالته المرجوة، لابد للنظام الإحصائي من مواجهة التحديات التي يتعرض لها. وقد نتج عن ذلك وضع الإستراتيجية الوطنية لتطوير الإحصاء في السودان (2016-2012)(ملحق رقم 6).

لم يقتصر دور الجهاز المركزي للإحصاء على إجراء التعدادات والمسوحات وكتابة التقارير فقط بل تعداه الى تقدير وإسقاطات حجم السكان والمؤشرات الإقتصادية والإجتماعية والديموغرافية التي تعين المخططين في وضع خطط طويلة الأجل. ولأهمية الدور الذي يلعبه الاحصاء في مجال السكان والتنمية تم تحليل النظام الاحصائي الوطني لتحديد نقاط القوة والضعف والفرص والمهددات التي تساعد /تعيق الجهاز المركزي الإحصاء للقيام بمهامه المطلوبة.

أما عن التنسيق بين الوزارات والمؤسسات ذات الصلة لتنفيذ السياسات السكانية والدور التنسيقي للمجلس القومي للسكان، فقد تم إعداد دراسة تحليلية لنقاط القوة ونقاط الضعف والفرص والمهددات للمجلس القومي للسكان باعتباره الجهة الصانعة للسياسات السكانية والمجلس الأعلى للبيئة و الجهاز المركزي للإحصاء كجهات ذات صلة بالعمل السكاني. أدناه جدول يوضح تحليل نقاط القوة والضعف والفرص والمهددات لكل من المجلس القومي للسكان، المجلس الأعلى للبيئة و النظام الاحصائي.

الجدول رقم (3): تحليل نقاط القوة والضعف والفرص والمهددات المجلس القومي للسكان، المجلس الأعلى للبيئة و النظام الاحصائي

	داخلية		خارجية	
	نقاط القوة	نقاط الضعف	الفرص	المهددات
المجلس القومي للسكان	• مدعوم بقوة القانون (على المستوين القومي والولائي) • القيادة قوية • كوادر مؤهلة ومدربة من مختلف التخصصات على المستوى القومي • صلاحيات واسعة • هيكل وظيفي وتنظيمي قوي	• قلة الدعم المادي • عدم وجود القدرة على التخطيط • ضعف المجاالس الولائية	• نقطة ارتكاز لمؤتمر القاهرة والأهداف الإنمائية للألفية • الشراكة مع الوكالات الوطنية والدولية • سهولة الوصول	• قضايا السكان لا تزال مثيرة للجدل • القصور في الفهم لدور المجلس القومي للسكان ومجالس الولايات • تضارب المهام مع بعض المؤسسات ذات الصلة

	• علاقات تقنية قوية بين المجلس القومي والمجالس الولائية	• ضعف قدرات الرصد والتقييم • تفتقر مجالس الولايات الدعم المالي • ضعف الوعي بالقضايا السكانية على مستوى الولايات • ضعف التنسيق على مستوى الولايات	إلى الجهات المانحة • الشراكة مع صندوق الامم المتحدة للسكان وبرنامج الامم المتحدة للبيئة و صندوق الامم المتحدة الانمائي	
المجلس الأعلى للبيئة	• مدعوم بقوة القانون (على المستوبين القومي والولائي) • القيادة قوية • القوانين والتشريعات صارمة • كوادر مؤهلة ومدربة من مختلف التخصصات على المستوى القومي • صلاحيات واسعة • هيكل وظيفي قوي ومعرف جيداً • نقطة ارتكاز لمؤتمرات وطنية وأممية	• ضعف تنفيذ القوانين والتشريعات • عدم تنشيط القوانين • ضعف التنسيق مع المجلس القومي للسكان • عدم كفاية قدرات المتابعة والتقييم	• نقطة ارتكاز لمؤتمرات وطنية واممية • سهولة الوصول إلى الجهات المانحة • الوصول إلى مؤسسات أخرى يسهل حشد الموارد والتنسيق وتنمية القدرات • الشراكة مع صندوق الامم المتحدة للسكان	1. ضعف الوعي البيئي 2. الهيكل المهني الرسمي

		• ضعف الدعم المالي	وبرنامج الامم المتحدة للبيئة	
النظام الاحصائي	• توفر روح العمل الجماعي(الوطني/القطاعات/الو لايات(• صلاحيات شبه ذاتية • مكاتب فرعية في جميع الولايات • توفر كفاءات وقدرات (اجراء تعدادات/مسوحات(• توفر اطار حديث لاجراء المسوحات • توفر تكنولوجيا نظام المعلومات الجغرافية • وجود مركز للتدريب الاحصائي	• عجز وغياب تام للتنسيق داخل الوزارات والادارات والوكالات والولايات والجهاز المركزي للاحصاء وبين مكونات مكونات النظام الاحصائي الوطني • عدم وجود ادارة عامة للعمل الميداني • ضعف نظم انتاج الاحصاءات على مستوى الوزارات والادارات والوكالات والولايات • ضعف التمويل	• توقع طلب عالي للبيانات • دعم رفيع المستوى • وجود دعم دولي. • فعاليات التعاون بين بلدان الجنوب – الجنوب الافريقي ومنظمات اقاليمية • وجود برامج وأنشطة اقليمية	• الصراعات الداخلية تؤثر سلباً على اجراء التعدادات والمسوحات • ضعف الاقتصاد يضعف تمويل النظام الاحصائي • تدني بيئة العمل • تعدد متطلبات التقارير التي تطلبها المانحين وعدم انساقها مع معايير التقارير الوطنية

		• ضعف مرافق البنيات التحتية • ضعف دعوات المناصرة لاهمية الاحصاء • الافتقار الى سياسة وخطة لنشر الاحصاء • الافتقار الى سياسة وبرامج لبناء القدرات الاحصائية • ضعف المهارات التحليلية وكتابة التقارير		

المصدر:الإستراتيجية الوطنية لتطوير النظام الإحصائي في السودان والمجلس القومي للسكان

تقييم القدرات وتحليل الفجوة

حدد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ثلاثة مستويات لتحليل القدرات :-

- مستوى البيئة المواتية،
- المستوى التنظيمي،
- والمستوى الفردي.

ويمكن لكل مستوى من هذه المستويات أن يكون المدخل لتقييم القدرات.

وبناءاً على ذلك، تبدأ عملية التقييم بإشراك أصحاب المصلحة، فجمع البيانات والمعلومات عن القدرات المرجوة والموجودة ثم المقارنة بين القدرات المرجوة والقدرات الموجودة لنحديد مستوى الجهد المطلوب لتجسير الفجوة بينهما.

أما أصحاب المصلحة فهم كثيرون ويمثلون الوزارات والمؤسسات الحكومية ذات الصلة ومنظمات المجتمع المدني، تم حصرهم في الملحق رقم (4). ومن المؤكد أن تقييم قدرات كل هذه الجهات يحتاج الى وقت وجهد ومال و هو الشئ غير المتاح الآن وعليه تم الإكتفاء بتقييم قدرات المجلس القومي للسكان و المجلس الأعلى للبيئة و الجهاز المركزي للإحصاء كمثال للجهات ذات الصلة بالعمل السكاني.

ومما سبق يتضح أن المؤسسات الثلاث تسندها قوة القانون ولها قيادة قوية وسلطات واسعة، فروع في الولايات وبنيات تحتية، توفُر تكنولوجيا المعلومات، كوادر مؤهلة تسود بينهم روح الجماعة وحب العمل. وفي المقابل هناك تحديات تواجه هذه المؤسسات ، من بينها ضعف التنسيق بين الوزارات والادارات والوكالات والولايات ، وضعف مرافق البنيات التحتية ، وضعف المناصرة والتمويل و تطوير تكنولوجيا المعلومات وضعف القدرات التحليلية و التخطيطية. هناك أيضاً مهددات تواجه هذه المؤسسات من بينها ضعف الوعي المجتمعي بقضايا السكان والبيئة والنزاعات المسلحة التي تعيق العمل الميداني في التعدادات والمسوحات.

هناك محاولات جادة من قبل هذه المؤسسات للتصدي لهذه التحديات ورفع قدراتهم المؤسسية و لعل صياغة الاستراتيجية الوطنية لتطوير الإحصاء في السودان خير دليل على ذلك. هنالك أيضاً برامج لتأهيل الكوادر في مجال الاسقاطات السكانية وبرامج الحاسوب المستخدم في هذا المجال بإعتبارها من أهم آليات إدماج قضايا السكان في خطط وإستراتيجيات التنمية ،كما تم الترويج لعملية الإدماج من خلال تدريب الكوادر وإصدار دليل للإدماج والعمل اللصيق مع الوزارات والإدارات والوكالات ذات الصلة والولايات في هذا الخصوص.

ورغم الجهود المبذولة، نجد أن الخطط لم تكن شاملةً ولم تطبق وفق رؤية إستراتيجية تدمج بين متطلبات التنمية ومتطلبات التحول الديموغرافي، إضافةً إلى أن أكثر من 40% من الوزارات لم تدمج قضايا السكان في خططها التنموية .

أما الفرص المتاحة أمام هذه المؤسسات فهي كثيرة، من أهمها الجدية و السعي الحثيث لمواجهة التحديات وتذليل الصعاب ومما يساعدها على ذلك الشراكات مع الوكالات الاقليمية والدولية.

ومن هنا يمكن أن نخلُص بأنه بقليل من الدعم المادي والتقني للمؤسسات وتدريب الكوادر سيتم الوصول الى النتائج المرجوة في مجال السكان والتنمية .

5- توصيات عامة

1. رغم الجهود المبذولة لنشر الوعي بمجالات السكان والتنمية والتركيز على تدريس التخطيط التنموي في برامج الماجستير بالجامعات إلا أن معظم هذه الكورسات لا تحتوي على مقرارات في السكان، عليه نوصي :

أ- بناء القدرات الوطنية للمخططين في فهم طبيعة العلاقة بين الديناميات السكانية والتنمية

ب- دعم المؤسسات فنياً، مادياً وتقنياً.

ج- إدماج قضايا السكان والتنمية في المناهج الدراسية في الجامعات والمعاهد العليا.

2. لتسهيل عملية بناء القدرات الوطنية للمخططين وضمان إستمرارها نوصي:

أ- وضع إطار إسترشادي يشمل الخطوات الرئيسية والمتطلبات الأساسية المتعلقة بإدماج المتغيرات الديموغرافية في عملية التنمية.

ب- الإطلاع على التجارب العالمية التي إستجابت لآثار ديناميات السكان على التنمية والإستفادة منها.

ج- كسب تأييد صانعي القرار ليساهم في تعزيز دمج البعد السكاني في الإستراتيجيات والخطط والبرامج التنموية.

3. حيث أن نسبة الأطفال أقل من 14 سنة تصل الى 42% من حجم السكان ويتوقع دخولهم سوق العمل، نوصى بالعمل للإستفادة من الفرصة الديموغرافية قبل فوات الآوان وذلك من خلال:

أ- معالجة قضايا ة التعليم والصحة

ب- مضاعفة نسبة الادخار المحلي

ج- تعزيز قدرة المؤسسات المالية على تعبئة واستثمار المدخرات

د- تعزيز المناخ الاستثماري (أي العمل على الإستقرار الإقتصادي الكلي؛ وجودة المؤسسات، ومرونة الإجراءات الإدارية)

4. بما أن الفهم الجيد لمستويات وإتجاهات ودوافع وآثار الهجرة تساعد كثيراً في اتخاذ القرارات وصنع السياسات المبنية على أُسس مثبتة ويمكن دمج قضايا الهجرة في سياسات التنمية، توصي الدراسة بإجراء بحوث معمقة في مجال الهجرة بشقيها الداخلية والعالمية.
5. تفعيل الشراكات والإتفاقيات القائمة وإنشاء شراكات عالمية ذكية جديدة تستصحب معها التطورات التي طرأت في مجال السكان والتنمية.

6- المراجع

1. المجلس القومى للسكان: السياسة القومية للسكان 2002م.
2. المجلس القومى للسكان: السياسة القومية للسكان 2012م.
3. المجلس القومى للسكان: سكان السودان وتحديات المستقبل: مجموعة اوراق العمل المحورية لتحديث السياسة القومية للسكان القومية للسكان2012م.
4. المجلس القومى للسكان: تقرير التقدم المحرز لأهداف الألفية التنموية، 2010م.
5. المجلس القومى للسكان: تقرير التقدم المحرز لأهداف الألفية التنموية، 2015م.
6. المجلس القومى للسكان: تقرير أوضاع السكان فى السودان، 2010م
7. المجلس القومى للسكان: تقرير أوضاع السكان فى السودان، 2013م
8. المسح السودانى لصحة الأسرة: وزارة الصحة، الجهاز المكزى للإحصاء، 2006م
9. المسح السودانى لصحة الأسرة: وزارة الصحة، الجهاز المكزى للإحصاء، 2010م
10. المسح العنقودى متعدد المؤشرات: وزارة الصحة، الجهاز المكزى للإحصاء، 2014م
11. المجلس القومى للسكان: تقرير أوضاع السكان فى السودان، 2013م
12. المجلس القومى للتخطيط الإستراتيجى، تقرير 2012م.
13. فرح ،عبد العزيز" إدماج السياسة القومية للسكان في التنمية" (2007). ورقة غير منشوره قدمت في ورشةالادماج
14. البرنامج القومى لمكافحة الأيدز، المسح القومى حول المعرفة، السلوك والإتجاهات تجاه فيروس نقص المناعة المكتسبة/ الأيدز وسط طلاب الجامعات ومنسوبى التعليم العالى، 2009م.
15. وزارة المالية (2015) البرنامج الخماسي للإصلاح الإقتصادي
16. وزارة الرعاية والضمان الإجتماعي، الإدارة العامة للمرأة والأُسرة: التقرير العشري
17. وزارة الشباب والرياضة ،الإدارة العامة للشباب :الإستراتيجية الوطنية للشباب 2007-2031

المراجع باللغة الإنجليزية:

1. AliNouri, A.H and Saeed, K.E." (2011)Population and Development Research Agenda Setting in Sudan"Unpublished paper submitted to the United Nations Population Fund, through the National Population council
2. Ahmed, H. M. M. (2013)."The Socio-Economic and Political Impacts of Youth Bulge: The Case of Sudan" Journal of Social Science Studies, Vol 1 ,No2